



المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحق الإنسان في
الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي
كاتارينا دي ألبوكارك

الأطر التشريعية والتنظيمية والسياسية



جدول المحتويات

٥ - ١ - مفهوم حقوق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي

٧ - ٢ - العلاقة بين القانون الدولي لحقوق الإنسان والأطر التشريعية الوطنية

٨ ٢.١ دور الأطر القانونية الوطنية

٨ ٢.٢ بنية الأطر القانونية والسياسية

١١ - ٣ - مركز الحقوق الخاصة بالمياه وخدمات الصرف الصحي في الأطر القانونية الوطنية

١٣ - ٤ - مبادئ حقوق الإنسان في الأطر القانونية الوطنية

١٤ ٤.١ عدم التمييز والمساواة

١٧ ٤.٢ الشفافية و الوصول للمعلومة

٢١ ٤.٣ المشاركة

٢٥ ٤.٤ المساءلة

٣١ - ٥ - المضمون القانوني لحق الإنسان في المياه والصرف الصحي على النحو المبين في

الأطر القانونية الوطنية

٣٦ ٥.١ مدى توافر المياه وخدمات الصرف الصحي

٣٩ ٥.٢ الوصول الفعلي للمياه وخدمات الصرف الصحي

٤٣ ٥.٣ الجودة والسلامة

٤٨ ٥.٤ القدرة على تحمل التكاليف

٥١ ٥.٥ المقبولية

٥٣ - ٦ - المرجعيات الخاصة بالجهات الفاعلة

٥٩ - ٧ - مصادر الصور والمراجع

بدعم من:



Entidade Reguladora dos Serviços de Águas e Resíduos
The Water and Waste Services Regulation Authority



المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي كاتارينا دي ألبوكارك

النص: © المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي

المشاع الإبداعي - نسب المُصنَّف - غير تجاري - الترخيص بالمثل ٤.٠



الصور: جميع الصور هي حقوق الطبع والنشر بدقة فقط. هي فردية التفاصيل صورة حقوق التأليف والنشر المتاحة في الجزء الخلفي من كل كتيب.

ISBN 978-989-6-0-4980-9

نشرت لأول مرة في البرتغال في عام ٢٠١٤.

المطبوعة في Precision Fototype، بنغالور، الهند.

مفهوم حقوق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي

يستخدم هذا الكتيب تعريفات حقوق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي الواردة في النص الموجود في الإطار أسفله. ووضّح تفسير المعايير و المفاهيم التي تجسد المحتوى القانوني لحقوق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي وذلك في التعليق العام رقم ٥١ للجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (CESCR).

أكدت اللجنة مركز خدمات الصرف الصحي ومركزها بوصفها حقاً إنسانياً، وحددت المعايير التي تنطبق على هذا الحق في البيان الخاص بخدمات الصرف الصحي^٦، وذلك استناداً إلى تقرير سنة ٢٠٠٩ عن التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بخدمات الصرف الصحي، الذي حررته الخيرة المستقلة آنذاك (وهي الآن المقررة الخاصة المعنية بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي)^٤.



٦

العلاقة بين القانون الدولي لحقوق الإنسان والأطر التشريعية الوطنية

يطالب القانون الدولي لحقوق الإنسان الدول بالعمل من أجل تحقيق وصول الكافة إلى المياه وخدمات الصرف الصحي بالاسترشاد بمبادئ حقوق الإنسان في المياه والصرف الصحي ومعاييرها.

وفي الدول أحادية التشريعات، يشكل القانون الدولي والقانون البلدي نظاماً قانونياً واحداً. وبالتالي تُعد قواعد القانون الدولي جزءاً لا يتجزأ من القانون المحلي وتنتج أثراً قانونياً مباشراً بدون أن يُسن أي قانون آخر في دولة ما. أما في الدول الثنائية التشريعات، يعتبر القانون الدولي والقانون المحلي نظامين تشريعيين منفصلين و مستقلين. وفي هذه الدول، ومن أجل تطبيق القانون الدولي، لابد أن تضع المعايير القانونية الدولية في النظام القانوني الوطني من خلال اعتماد قانون وطني.

يتيح حق الإنسان في الماء لكل فرد الحصول على كمية من الماء تكون كافية ومأمونة ومقبولة ويمكن الحصول عليها مادياً وميسورة مالياً لاستخدامها في الأغراض الشخصية والمنزلية.

تُعرف خدمات **الصرف الصحي** كنظام لجمع ونقل ومعالجة والتخلص أو إعادة تدوير الفضلات البشرية والنظافة المتعلقة بها. ويتيح حق الإنسان في خدمات الصرف الصحي للجميع خدمات الصرف الصحي التي تمنح الخصوصية وتضمن الكرامة وإمكانية الوصول الفعلي لها بأسعار مقبولة وأن تكون آمنة وصحية ومقبولة اجتماعياً وثقافياً.

٦.١ دور الأطر القانونية الوطنية

لا يمكن أن يوفر القانون الدولي لحقوق الإنسان توجيهات مفصلة اللازم توفرها في القانون الوطني، حيث تؤثر الظروف الخاصة لكل دولة على عمل الدولة في أعمال حقوق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي. ولا يمكن وضع المعايير الخاصة بتزويد المياه وخدمات الصرف الصحي والتي من شأنها أن تجلب الصنابير والمراحيض للأشخاص إلا تبعا لسياق كل دولة. وفي حين أن للدول الحرية لاختيار كيفية أعمال هذه الحقوق، تشير المادة ٢ (١) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى خاصية الدور الذي يلعبه التشريع فيما يخص الحقوق الواردة في العهد. وتشكل الأطر القانونية التعبير الرسمي لنوايا الدولة ولها التزام قانوني ذو طبيعة دائمة (عموما). ويقدم هذا الفصل الخطوط العريضة فيما يتعين على المشرعين وأصحاب القرارات وموظفي الخدمات المدنية مراعاته لدى صياغة ومراجعة وتطبيق الأطر القانونية، وذلك من أجل ضمان توافقها مع حقوق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي.

٦.٢ بنية الأطر القانونية والسياسية

تتنوع الأطر القانونية، حيث أنه لا توجد بنية واحدة تُطبق على كامل الأنظمة القانونية عبر العالم. ومع ذلك هنالك أوجه التشابه بينها. وتتكون الأطر القانونية عموما من عدة طبقات مع بعض الاتساق الهرمي. ولبيان كيفية إدراج الدول لحق الإنسان في الماء وخدمات الصرف الصحي في نظمها الوطنية، يستخدم هذا الفصل تصنيفاً مشتركاً للأدوات الممكنة على مختلف المستويات وهي "الدستور" و"القوانين" و"اللوائح" و"السياسات"، وتفصل هذه الفئات بين مختلف الأدوات التي تنبثق عن الفرع التنفيذي للحكومة وتلك التي تنبثق عن الفرع التشريعي لها (أنظر الجدول ١).

تشكل الأطر القانونية التعبير الرسمي لنوايا الدولة

بنية الأطر القانونية والسياسية	
الجانب التنفيذي	الجانب التشريعي
<p>اللوائح</p> <p>عندما تمنح القوانين القدرة على وضع القواعد للسلطة التنفيذية، تستخدم هذه الوثيقة مُصطلح لوائح. ولهذا التشريع له نفس الأثر القانوني كالقانون نفسه لكنه يسمح للخبرات التقنية والعلمية وغيرها المتوفرة لدى الجهات التنفيذية بإدراجها بسهولة أكبر. وعادة ما تستعمل اللوائح من أجل إسناد معنى محدد للشروط العامة الواردة في القوانين. ومع ذلك، فإن اللوائح عادة ما تكون أقل صارمة من القوانين لأنه يمكن تغييرها من قبل السلطة التنفيذية. وفي عدة دول، يمكن للمحاكم أيضا إلغاء اللوائح التي تخالف القوانين لأن القوانين أعلى مرتبة منها.</p> <p>وتستخدم هذه الوثيقة مصطلح لائحة للإشارة إلى جميع القواعد المنبثقة عن الفرع التنفيذي. كما يشمل هذا المصطلح المصطلحات الشائعة مثل "المرسوم" و "البلاغ" و "مذكرة تعميمية" أو "من قبل القانون".</p>	<p>الدستور</p> <p>الدستور هو القانون الأسمى والأساسي الذي يحدد الهيكل الأساسي للدولة، بما في ذلك ممارسة السلطة السياسية والعلاقة بين الكيانات السياسية وبين الدولة وبين الشعب. عموما، يصعب تغيير الدساتير والتي تمثل النموذج الأكثر دواما من التشريعات. وتُعتبر الدساتير في التسلسل الهرمي القانوني الوطني قوانين عليا. ويجب على أي تشريعات أخرى الانسجام مع الأحكام الدستورية للدولة.</p>
السياسات	القوانين
<p>تعتبر السياسات المبادئ العامة التي تتبعها الحكومة في تسيير شؤون العامة. وتُستخدم لتشكيل "خطة العمل" التي تنتهجها الجهة التنفيذية لوضع رؤيتها موضع التنفيذ. وكما هو الحال بالنسبة للوائح، يجب على السياسات أن لا تخالف القوانين. غير أن السياسات تلعب دورا في وضع القوانين المقبلة؛ وعلى سبيل المثال، من خلال التوصيات بمراجعة القوانين لجعلها تتماشى مع حقوق الإنسان. وعلى عكس اللوائح والقوانين والدستور، فمن الصعب فرض السياسات قانونيا لأنها بمثابة إعلان نوايا وليس وصفاً للحقوق والواجبات. كما أنها علاقاتها بالحكومات تجعل منها أقل استدامة.</p> <p>وتقصد هذه الوثيقة بمصطلح "السياسات" جميع الصكوك التنفيذية التي لا تملك السلطة القانونية التي يملكها القانون. كما يشمل هذا المصطلح المصطلحات الشائعة مثل "استراتيجية" و "خطة" أو "برنامج".</p>	<p>يمتلك المجلس التشريعي سلطة سن وتعديل وإلغاء القوانين. حيث أنه يحدد المعايير التي من خلالها يمكن للفرع التنفيذي للحكومة أن يتصرف. وتحتوي القوانين على تفاصيل أكثر مما يحتويه الدستور بما في ذلك أحكام إدارة البلاد والتي تمتد الى مجال حقوق الإنسان. ويمكن للقوانين، ضمن حدود، تفويض أجزاء من السلطة لوضع قواعد للسلطة التنفيذية (أنظر اللوائح). وفي أغلب الدول، تملك بعض المحاكم الخاصة، لا سيما المحاكم عليا أو الدستورية، القدرة على إصدار أوامر بتعديل القوانين إذا كانت تتعارض مع الدستور أو في بعض الحالات مع القانون الدولي لحقوق الإنسان.</p> <p>وتستخدم هذه الوثيقة مصطلح "القانون" للإشارة إلى جميع الصكوك القانونية التي تصدر عن السلطة التشريعية. و يشمل هذا المصطلح المصطلحات الشائعة مثل "قانون" و "مشروع قانون" و"النظام الأساسي".</p>

مثال مبسط عن طريقة عمل هذه الفئات والتفاعل بين مختلف الأطراف، باستخدام مثال القدرة على تحمل تكاليف خدمات الصرف الصحي:

يضمن **دستور** الدولة أن المياه وخدمات الصرف الصحي هي حق من حقوق الإنسان.

كما يحدد **القانون** المعايير الخاصة بخدمات الصرف الصحي للأسر المعيشية. حيث تنص القوانين على أن تكون خدمات الصرف الصحي في متناول الجميع و أنه على جميع الأسر المعيشية الاتصال بالشبكة (عند وجود شبكة الصرف الصحي).

وتنص **اللائحة** المطابقة - التي أقرها المشرع - على سبيل المثال أن تتحمل الأسر تكاليف وضع وربط الأنابيب. كما تنص هذه اللائحة على دفع تكاليف الربط بالشبكة على أقساط للأسر غير القادرة على دفع التكلفة دفعة واحدة.

وتستطيع معظم الأسر في المنطقة السداد إما على دفعة واحدة أو بالتقسيط، كما أنه يمكن للمرفق استرجاع تكاليف الاستثمار. لجأت عائلة إلى المرفق للحصول على شبكة الصرف الصحي. ودخلها ضئيل مما يجعل دفع الرسوم غير ممكن حتى بالتقسيط، فيرفض المرفق، استناداً للائحة«وصل الأسرة بالشبكة».

وفي هذا المثال، تهدف اللائحة إلى ضمان القدرة على تحمل التكاليف وذلك بالسماح بالدفع بالتقسيط. ومع ذلك، و بالنسبة لهذه العائلة الفردية، فإن اللائحة وعن غير قصد لا تضمن القدرة على تحمل التكاليف. وفي هذه الحالة الفردية، يصبح إصرار المرفق على الالتزام **بالتنظيم** مخالفاً **للقانون**.

وبوصفه المعيار الأعلى مرتبة، يضمن القانون القدرة على تحمل التكاليف لدى كل الأسر المعيشية. وبالتالي يحق للأسرة المعنية المطالبة بالاتصال بالشبكة بتكلفة تكون في متناولهم؛ وهذا الوضع يتعدى اللائحة ويستند مباشرة إلى القانون. إنه من واجب المرفق، بالتعاون مع المُنظم، إيجاد الحلول؛ فعلى سبيل المثال، من خلال الخطة التي تضبط رسوم الربط بالشبكة للأسر ذات الدخل الضعيف أو في الحالات التي تقدم فيها الدولة المنح أو الإعانة للأسر لدفع التكلفة. ويختلف دور **السياسات** بعض الشيء. فهي عبارة عن «خطة عمل»؛ ينبغي على الحكومات استخدامها من أجل الأعمال التدريجي لحقوق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي. وفي المثال المذكور أعلاه يمكن للسياسة أن تبرمج مراجعة **للوائح** من أجل التنازل ب١٠٠% من التكاليف بالنسبة للأسر غير القادرة على تحمل تكاليف الربط بالشبكة.

٣.

مركز الحقوق الخاصة بالمياه وخدمات الصرف الصحي في الأطر القانونية الوطنية

يمنح الدستور الضمان العام الأقوى لحقوق الإنسان ضمن الأطر القانونية الوطنية لأنه يمثل القانون الأعلى للدولة، والذي يجب على كل الأطراف التابعة للأطر القانونية أن تمتثل له، والذي لا يمكن أن تُغير بسهولة. ويعمل الضمان الدستوري كمرجع لصياغة وتفسير القوانين واللوائح والسياسات التابعة للدستور.

ويمكن للضمانات الدستورية لحقوق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي أن تتخذ أشكالاً مختلفة: حيث يمكن أن تكون صريحة أو ضمنية أو أن تختلف في مستوى التفصيل. إن حق الإنسان في المياه - وبدرجة أقل حق الإنسان في خدمات الصرف الصحي - كان ومازال جزءاً من العديد من الدساتير، بما في ذلك بعض الدساتير التي وُضعت قبل الاعتراف بحقوق الإنسان في المياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ٢٠١٠. وفي سنة ٢٠٠٤، أصبحت الأوروغواي أول بلد يُدرج الضمان الصريح لحقوق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي في دستورها ونصت المادة ٤٧ منه على أن:

(...) إمكانية الوصول للمياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي تشكل حقاً إنسانياً أساسياً (...)

٤

مبادئ حقوق الإنسان في الأطر القانونية الوطنية

تشمل المبادئ العامة لحقوق الإنسان الضمانات المتصلة بعملية إعمال الحقوق المحددة في المياه وخدمات الصرف الصحي وهي: عدم التمييز والمساواة والمعلومات والمشاركة والمساءلة.

ويجب ضمان مبادئ حقوق الإنسان في سياق إعمال أي من الحقوق وجميعها وليس فقط حقوق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي. وتشير الأقسام التالية إلى كل من الأطر القانونية للبلدان - والتي تتضمن عادة معايير تحديد المبادئ العامة لحقوق الإنسان - وكذا المعايير الخاصة بقطاعي المياه وخدمات الصرف الصحي.

وتقدم الهند مثالا عن الضمانات الدستورية الضمنية لحقوق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي. ففي حين أن الحقوق في المياه وخدمات الصرف الصحي لم تذكر صراحة في الدستور، إلا أن القضايا السابقة التي تمت تسويتها على مستوى محاكم الدولة أو الاتحادية تفسر المادة ٢١ من الدستور - الحق في الحياة - على أنه يشمل الحق في ما يكفي من المياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي.

وفي الأرجنتين، تم تفسير الحقوق الدستورية في الصحة ونظافة المحيط على أنها تشمل حقوق الإنسان في المياه الصالحة للشرب؛ مثل حالة تلوث المياه (الجوفية) والتي تؤثر سلباً على صحة المجتمع^٤.

ولا يلزم القانون الدولي لحقوق الإنسان الدول على إدراج ضمان لحقوق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي في دساتيرها، كما أنه لا يبين ما إذا كان ينبغي أن يكون هذا الضمان صريحا أو ضمنيا. مع ذلك، فالضمان الدستوري أمر

مستحسن جدا إذا أردنا إعطاء الحقوق معنى حقيقي في الإطار القانوني للبلاد. وفي غياب معيار واضح وذو مستوى عالي، فإن حماية حقوق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي قد تكون مشتتة وموزعة على عدد من الأحكام الواردة في مختلف القوانين واللوائح والسياسات، كما يمكن تفسيرها بصورة مختلفة من مختلف الأطراف. وهذه إشكالية لسببين: أولا سيجد الأفراد صعوبة في تحديد ومتابعة حقوقهم الإنسانية، ثانيا، لا يمكن للأطر القانونية أن تنصف في كل قضية فردية. وفي هذه الحالات بالذات لا تنص القوانين واللوائح والسياسات - غالبا عن غير قصد - على حقوق الإنسان الفردية في المياه وخدمات الصرف الصحي

ويمكن للضمانات الدستورية تجاوز المعايير الفرعية ومنح الحقوق في الممارسات العملية. ويضمن الاعتراف الرسمي بحقوق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي في الدستور تأكيدا قانونيا أكبر بخصوص وجود هذه الحقوق الإنسانية ومحتواها القانوني.



٤.١ عدم التمييز والمساواة

الضمانات الدستورية

نظرا للأهمية الأساسية لعدم التمييز والمساواة للتمتع بحقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي خصوصا، فإنه من المستحسن أن يضمن دستور الدولة عدم التمييز والمساواة. وكما هو الحال بالنسبة لحقوق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي، تمنح الأحكام الدستورية الأفراد حق المطالبة القانونية وضمان عدم التمييز والمساواة حتى في الحالات التي يحدث فيه، عن غير قصد، تمييز في الأطر القانونية.

إن الضمانات الدستورية للمساواة أمام القانون وعدم التمييز موجودة في أغلب البلدان. وهي عادة ما تنطوي على الأقل على ضمان المساواة في التعامل للجميع، ومن المستحسن تكريس التدابير الايجابية الهادفة إلى تحقيق المساواة الفعلية للجميع في الدستور على غرار دستور جنوب إفريقيا والذي ينص في المادة ٩ على ما يلي:

١. الجميع متساوون أمام القانون وللجميع الحق في الحماية المتساوية والاستفادة من القانون
٢. تشمل المساواة التمتع الكامل وعلى قدم المساواة بجميع الحقوق والحريات. ومن أجل تحقيق المساواة، يجوز اتخاذ تدابير تشريعية وغيرها بهدف حماية أو النهوض بأشخاص أو فئات من الأشخاص المحرومين من خلال التمييز غير العادل.

القوانين

إن القانون الذي يحدد خطر التمييز فضلا عن واجب العمل من أجل المساواة أمر ضروري وذلك جنبا إلى جنب مع الضمانات الدستورية الني تكفل الحق في المساواة^٩. وينبغي أن تضع القوانين أيضا آليات لتقديم الشكاوى، بما في ذلك المحاكم، من أجل ضمان النظر في أي حاله تمييز.

ويعتبر قانون المساواة للمملكة المتحدة لعام ٢٠١٠ مثلا عن القوانين التي تمنع التمييز في أماكن العمل وفي المجتمع بصورة أوسع؛ حيث انه يُطبق على الجهات الخاصة والجهات الحكومية على حد سواء. وتلتزم الجهات الحكومية بـ «واجب المساواة» الذي يلزم الهيئات العامة بصياغة السياسات وتقديم الخدمات اللازمة على نحو يتم من خلاله القضاء على التمييز والنهوض بتكافؤ الفرص^{١٠}.

اللوائح

ينبغي أن تتضمن اللوائح تدابير ايجابية وإجراءات فعالة من أجل الأفراد والجماعات المحرومة وذلك في إطار قانوني محدد لتوفير خدمات المياه والصرف الصحي. وسيشمل هذا استثمارات موجهة من أجل القضاء على الفوارق، فضلا عن اتخاذ تدابير من أجل جعل خدمات المياه والصرف الصحي في متناول الفقراء. ويُعتبر التنفيذ أمر بالغ الأهمية من أجل حظر ممارسات التمييز واستبعادها من طرف الجهات الفاعلة الخاصة.

الهندوراس، القانون الخاص بالمياه الصالحة للشرب وقطاع الصرف الصحي، مرسوم رقم

٢٠٠٣-١١٨ لعام ٢٠٠٣:

المادة ٢٢: تُعطى الأولوية، دون الحياء عن أهداف تحسين الكفاءة والجودة، إلى أهداف الحفاظ وتوسيع نطاق تغطية خدمات المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي في المناطق المحرومة اقتصاديا وتطبيق معايير التكافؤ.

المادة ٣٦: يجب تحديد التكاليف الخاصة بالمياه وخدمات الصرف الصحي المقدمة للمستخدمين أصحاب الدخل الضعيف على أساس دراسة اجتماعية واقتصادية وبصورة يمكن من خلالها السماح بالاسترداد الجزئي للتكاليف ويجب أن يدرج كسعر تفضيلي طالما يسود الوهن الاجتماعي.

السياسات

تلعب السياسات دوراً محدداً في العمل على تحقيق المساواة الفعلية والتي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال عملية الإجراءات الايجابية لصالح الأشخاص الذين لا يحصلون على المياه وخدمات الصرف الصحي. ويجب إدراج هذه الإجراءات ضمن السياسات.

غانا، سياسة المياه الوطنية: ٢.٢.٢ منطقة التركيز ٢ - الحصول على الماء

المبادئ والتحديات - المبادئ والتحديات الأساسية هي:

(١) الحق الأساسي للجميع دون تمييز في المياه الآمنة والصالحة التي تناسب الاحتياجات البشرية الأساسية؛ (...).

أهداف السياسة - أهداف السياسة هي:

(١) تسهيل إمكانية الحصول على المياه الصالحة للشرب بدون تمييز،

(٢) تعزيز التسيير والموارد المائية بطريقة تجعلها، على وجه الأولوية، تحافظ على إمكانية حصول الجميع، خاصة الفقراء والمساكين، على المياه المناسبة والصالحة للشرب.

ويجب على الدول رصد تنفيذ التدابير التي تهدف إلى ضمان المساواة. وينبغي للسياسات والخطط أن تستعمل المؤشرات والمعايير المناسبة وتطورها لتقييم الخطوات المتخذة والنتائج المحققة من أجل القضاء على التمييز في الحصول على الماء وخدمات الصرف الصحي. أنظر جزء الرصد.

التحديات المشتركة

١. السكنات العشوائية

غالباً ما يستخدم نقص الأمن في حيازة السكنات الفوضوية كمبرر لرفض ربط الساكنين والمجموعات بشبكة المياه وشبكة الصرف الصحي. ولا يجب أبداً الاستناد إلى نوع الحيازة كمبرر للحرمان من الوصول إلى المياه وخدمات الصرف الصحي.

٢. التغوط والتبول في العراء

يعتبر التغوط والتبول في العراء من الممنوعات قانوناً في عدة بلدان. وبالرغم من وجود أسباب صحية حقيقية لهذه القوانين، إلا أن هذا المنع له أثر تمييزي على الأشخاص الذين لا يملكون إمكانية الوصول إلى دورات المياه. فقد لا يملك المشردون والساكنون في مناطق فوضوية البديل عن التبرز في العراء. ويعتبر تطبيق هذه القوانين على الأشخاص الذين لا يملكون البديل تمييزاً يجب وقفه. وكحل مؤقت، ينبغي للدول، على وجه الاستعجال، توفير خدمات صرف صحي عمومية خلال الليل والنهار إلى أن يتم توفير مسكن لائق^{١١}.

٣. التمييز المستتر

هناك عدة ممارسات تمييزية مخفية في قوانين أو سياسات ظاهرها حيادي. وغالباً ما يواجه السكان الأصليون أو الأشخاص من إثنية معينة أو مجموعة لغوية معينة عدم المساواة في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي، وقد يعود ذلك إلى أماكن سكنهم وليست أسباب تمييزية واضحة^{١٢}. وفي الولايات المتحدة الأمريكية تنص القوانين الخاصة بخدمات المياه في المناطق الريفية على معايير أقل مما عليه الحال في المستوطنات الحضرية. ولهذا أثر سلبي على المناطق الحضرية الأفقر التي ليست بالضرورة بمكانة تسمح لها بشراء المياه الصالحة للشرب أو البقاء مطلة حول معايير الجودة للمياه، في حين أن السكان الأثرياء لا يعانون بنفس الطريقة^{١٣}. ويجب على الدول اتخاذ تدابير فعالة للقضاء على التمييز المباشر وغير المباشر ويجب عليها تخصيص موارد أكبر للأفراد والمجموعات

المهملة من أجل سد الثغرات بينهم وبين أقسام أخرى من السكان. وعلى سبيل المثال، قامت بلدية "براكمورج" بسلوفينيا بالتنازل عن الشروط الصارمة فيما يخص امتلاك السكن وذلك من أجل تمكين السكان والعائلات من الحصول على خدمات المياه وخدمات الصرف الصحي^{١٤}.

٤. الوصم من خلال الإجراءات الخاصة للحصول على إعانات

إن الدعم المالي و غيره من آليات زيادة القدرة الشرائية ضروري في كل البلدان من أجل ضمان استعمال المياه وخدمات الصرف الصحي للأشخاص غير القادرين على دفع التكاليف. ولدى وضع هذه الآليات، على الدول أن تتلافى آثار التمييز غير المقصود. ففي جنوب إفريقيا يمكن للأفراد التقدم بطلبات في إطار السياسات المتعلقة بالمحتاجين من أجل الحصول المجاني على الخدمات الأساسية بما فيها المياه وخدمات الصرف الصحي^{١٥}. وهذا الأمر ضروري إذا حصلت الأسرة المعيشية ذات الدخل الضعيف على الخدمات. ومع ذلك تُنشر قائمة للمعوزين ويمكن للإعانات الدولة تعتبر أمراً حاسماً لضمان الشفافية، إلا أن هذا لا ينبغي أن يؤدي إلى آثار تمييزية.

يجب على الدول إدراج أحكام لمواجهة التمييز والقضاء على عدم المساواة في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي في هذه الدساتير والقوانين واللوائح والسياسات.

٤.٢ الشفافية و الوصول للمعلومة

يجب أن يكون الحق في الحصول على المعلومات جزءاً لا يتجزأ من الأطر القانونية التي تتعلق بتوفير خدمات المياه والصرف الصحي^{١٦}. وينبغي أن تشترط التشريعات ما يكفي من الموارد المكرسة لضمان الوصول إلى المعلومات، وبأن الحصول على المعلومات فيما يتعلق بخدمات المياه والصرف الصحي متاح للجميع.

القوانين

تستند القوانين التي تضمن الوصول إلى المعلومات إلى مبدأ ضمان الحصول على المعلومات حول الشؤون التي تهم الجمهور بشكل عام، وليس فقط توفير المياه وخدمات الصرف الصحي.

ويمنح قانون الحق في المعلومات في الهند للمقيمين وسائل الوصول الى المعلومة وهي تحت سيطرة السلطات العامة لتعزيز المساواة في تقديم الخدمات والشفافية بين السلطات العامة. و استخدم هذا الحق من قبل الأفراد والمجتمعات للمطالبة بمعلومات عن البرامج والمشاريع والميزانيات المخصصة لمجموعة من الخدمات العامة المختلفة، بما في ذلك المياه وخدمات الصرف الصحي^{١٧}.

ولدى بعض الدول تشريعات تشير تحديداً إلى ضرورة الوصول إلى المعلومات في قطاعي المياه والصرف الصحي

قانون المياه والصرف الصحي والنفايات الصلبة في البرازيل، المادة (٣٧):

يستفيد مستخدمو خدمات المياه العامة (الأساسية) وخدمات الصرف الصحي والنفايات الصلبة، وفقاً للقواعد القانونية والتنظيمية والتعاقدية، مما يلي:

١. توسيع نطاق الوصول إلى المعلومات الخاصة بالخدمات المقدمة؛

٢. المعرفة المسبقة للمستخدمين بجميع حقوقهم وواجباتهم والعقوبات التي قد يخضعون لها؛

٣. الحصول على دليل تقديم الخدمات ودليل خدمة المستخدم الذي يعده مقدم الخدمة والذي أقرته الهيئة الرقابية المختصة؛

٤. الحصول على التقارير الدورية بشأن جودة الخدمات المقدمة (...)

السياسات

ينبغي للدول أن تجري تقييماً حثيثاً لشفافية الحكم وسبل تمكين الشعب من الوصول إلى المعلومات. وينبغي للدول أن تضع سياسات وخطط أكثر انفتاحاً وأن تحسن مستويات الوصول إلى المعلومات. ويشمل هذا، على سبيل المثال، إنشاء آليات لضمان استجابة فعالة وفي الوقت المناسب لطلبات المعلومات وكذا نشر المعلومات من خلال القنوات المتاحة للجميع.

جمهورية رواندا، السياسة والاستراتيجية الوطنية لتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي:

٧.٦ خدمات الصرف الصحي الجماعي

(...) تشمل حملات التوعية للأسر المعيشية بخصوص ممارسة النظافة المعلومات حول الاستثمار وتكاليف تشغيل الصرف الصحي من أجل زيادة فهم التكاليف ونية الدفع.

يتضمن هذا المثال عن السياسات تحليلاً عن الفجوات في عمليات تقييم المعلومات وخطط التحسين.

جنوب إفريقيا، كيب تاون، الكتاب الأبيض بشأن سياسة توفير المياه ومرافق الصرف الصحي، ١٩٩٤، الصفحة ٣٠

الرصد والمعلومات:

أنظمة تعزيز المعلومات والقرارات (...)

- من أجل دعم برنامج وطني لتوفير الخدمات الأساسية للمياه ومرافق الصرف الصحي الأساسية الوطنية بنجاح، يجب تحسين نظم المعلومات القائمة في البلاد لمعالجة أوجه القصور المختلفة. وتُنشر المعلومات على مجموعة من المنظمات مثل منظمة الأوطان السابقة والوزارات الحكومية المختلفة ومجالس المياه والاستشاريين والمنظمات غير الحكومية وهذه المعلومات غير متوفرة بسهولة. كما يشوب التكرار وعدم التناسق هذه المعلومات والبيانات (...)
- ويجب أن يقدم نظام المعلومات معلومات مفيدة وسهلة المنال للمجتمعات واللجان المحلية للمياه والسلطات المحلية، وهيئات المياه من الدرجة الثانية، أي مجالس المياه والحكومات الإقليمية والاستشاريين والمنظمات غير الحكومية ومختلف الدوائر الحكومية المركزية الأخرى.
- وفيما يلي المبادئ المقترحة لنظام إدارة المعلومات بشأن إمدادات المياه والصرف الصحي الوطنية.
- يجب أن يكون النظام الوطني موجهاً لجمهور المستخدمين وقائماً على الخدمات.
- يجب أن تُتاح المعلومات للمجتمعات وعلى جميع مستويات قطاع المياه.
- يجب أن تكون المعلومات المتاحة لمختلف القطاعات مفيدة وهامة وموثوقاً بها ويجب أن تتاح في الشكل المناسب (نسخاً إلكترونية ومطبوعة) (...)

يجب أن تضمن الأطر التشريعية والسياساتية الحق في المشاركة

اللوائح

يجب أن تكون البيانات والمعلومات الخاصة بالمياه وخدمات الصرف الصحي، التي تحتفظ بها السلطات العمومية وأطراف ثالثة، والتي تهم أصحاب المصلحة بشكل مباشر، متاحة للعامّة. ويجب أن تكون المعلومة متاحة ومفهومة للجميع، بما في ذلك، على سبيل المثال، الأشخاص الذين يتكلمون لغة الأقلية أو غير القادرين على القراءة.

الهندوراس، قانون مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي، المرسوم رقم ٣٠٠٣-١١٨ المادة ٣٥:

١. يتمتع مستخدمو خدمات المياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي العامة بجملة حقوق منها (...)
٢. الحصول على المعلومات بخصوص تقديم الخدمات، ونظام الأسعار وطريقة الدفع وخطط توسيع وتحسين الخدمات وأي ظرف من الظروف الذي قد تهمهم، مع التفاصيل الكافية من أجل تمكينهم من ممارسة حقوقهم كمستخدمين (...).



التحديات المشتركة

١. مكافحة حرمان الأشخاص من الحصول على المعلومة بحكم الواقع

يجب أن تتماشى طرق تقديم المعلومات مع عادات الأشخاص المعنيين. ولن تبلغ المعلومات التي تنشر عن طريق الإنترنت إلا الأشخاص الذين يستعملون الإنترنت. وعليه، من الضروري تنظيم طرق نشر المعلومات.

٢. **ناميبيا، الاستراتيجية الوطنية للمرافق الصحية ٢٠١٠/١١ - ٢٠١٤-١٥، المشروع الثاني ٢٠٠٩، الصفحات ٤٤-٤٢:**

بطاقة الأداء المتوازن للصرف الصحي، الموضوع جيم. تثقيف المجتمع ومشاركته في وضع مواد عامة تعنى بالمعلومات والتعليم والتواصل ويشمل ذلك جميع وسائل الإعلام، على سبيل المثال الكتيبات والملصقات والبرامج الإذاعية والتلفزيونية، وكتيبات وأدلة (بشأن التكنولوجيا والصحة) وترجمة مواد المعلومات والتعليم والتواصل (إلى اللغات المحلية (أخذا بعين الاعتبار الأميين) وضع مبادئ توجيهية وأدوات المعلومات والتعليم والتواصل موجهة للمناطق الريفية والحضرية (مع تماشي التصميم واللغات مع السياق المحلي).

٣. **ضمان مفهومية المعلومات**

حتى أفضل نظام لجعل المعلومات متاحة وشفافة للجمهور مآله الفشل إذا كان الناس غير قادرين على فهم المعلومات المقدمة. ويميل الخبراء - في الحكومة وخارج الحكومة - إلى استخدام اللغة التي يفهمها خبراء آخرون، في حين يصعب على غيرهم فهمها. ولذلك لا يمكن ضمان الشفافية والحصول على المعلومات إلا عند تقديم المعلومات بوضوح. وقد وضعت المملكة المتحدة دليلا للأسلوب لتلتزم به جميع المواقع الحكومية لتحقيق هذا الهدف.

١.٥ الإنجليزية المبسطة - إلزامية لكل المواقع الحكومية البريطانية GOV.UK

(...) استخدم الانجليزية المبسطة. ولا تستعمل كلمات رسمية أو مطولة إذا كنت قادرا على تعويضها بكلمات سهلة وقصيرة. استعمل كلمة ‘buy’بدل‘purchase’، وكلمة ‘help’ بدل ‘assist’، وكلمة ‘about’ بدل ‘approximately’ وكلمة ‘like’ بدل ‘such as’.

كما أننا سنفقد ثقة مستعملي مواقعنا إذا ما استعملنا الكلمات الرائجة والمصطلحات السائدة لدى الحكومة. فعادة ما تكون هذه الكلمات فضفاضة وعامة للغاية وقد تؤدي إلى سوء الفهم أو إلى نصوص عقيمة ولا معنى لها. وبالتالي يمكن لنا أن نستغني عن هذه الكلمات (...)

٣. **إذكاء الوعي وبناء القدرات**

لا يمكن أن يكون اعتماد قوانين أو سياسات أو برامج لضمان الوصول إلى المعلومات فعالا إذا لم يول اهتمام كاف بنشر الوعي وبناء القدرات. وقد يشمل ذلك إعلام الناس بشأن الاستراتيجيات الوطنية والمحلية (بما في ذلك الهياكل التعريفية وخطط العمل لتقديم خدمات المياه والصرف الصحي) أو عن تغييرات في السياسة التي قد يكون لها تأثير على تمتع الأشخاص بالحق في المياه والصرف الصحي^٨.

باكستان، السياسة الوطنية لمياه الشرب، ٢٠٠٩:

٦.٦ توعية الجماهير

(١) سٌجِرى حملات مكثفة تقوم على المعلومات والتثقيف والتواصل لتعزيز الأمن المائي والحفاظ على الماء وممارسات النظافة الصحية الآمنة. ولهذا الغرض، سٌتوضع استراتيجية تواصل وطنية لتغيير السلوك وسٌطبق، كما

(٢) سيصبح تعزيز النظافة الصحية جزءا لا يتجزأ من كافة برامج توفير المياه.

وعلى الدول أن تدرج أحكاما في دساتيرها وقواعدها التنظيمية و/أو سياساتها لضمان حصول الأشخاص على المعلومة المتعلقة بتمتعهم بحقهم في الماء ومرافق الصرف الصحي.

٤.٣ الشفافية و الوصول للمعلومة

يجب أن تضمن الأطر التشريعية والسياساتية الحق في المشاركة. و يجب ضمان المشاركة النشطة والحررة والهادفة في عملية تطوير القوانين واللوائح والصكوك على مستوى السياسات. ويجب أن تكون الأطر القانونية والسياسية مفصلة قدر الإمكان لتحديد المؤسسات والإجراءات التي ستتکفل بتأطير المشاركة في مختلف مراحل عملية صنع القرار. ولا بد من توضيح فرص المشاركة للأشخاص، ويجب تحديد الهيئة المسؤولة أو الرسمية بوضوح. وفي غياب ذلك، يبقى حق المشاركة فضفاضا ومجرد طموح.

الدساتير

تبين الأحكام الدستورية والتشريعية في شتى أنحاء العالم إقرارا متزايدا للحق في المشاركة. وتنص بعض الدساتير صراحة على الحق في المشاركة^٩، في حين تنص دساتير أخرى على مبادئ توجيهية^{١٠}. وعلى سبيل المثال، ينص الدستور الإثيوبي صراحة على الحق في المشاركة. لا يضمن الحق في التنمية مشاركة المتضررين فقط بل ينص على أنه "يجب على المواطنين أن يتمتعوا بحق المشاركة في التنمية الوطنية وبالتحديد في المطالبة بأن يُستمع إلى آرائهم في الشؤون (...) المتعلقة بالمجتمع الذي ينتمون إليه"^{١١}. ويسلط عدد من الدساتير الضوء على فرص المشاركة المخصصة لفئات معينة من المجتمع بما فيها الشباب^{١٢}، والأقليات والمجموعات المهمشة^{١٣} وكبار السن^{١٤}.

ويشير دستور الإكوادور إلى المشاركة على أنها مبدأ توجيهي وينص على أنه "ينبغي تحديد جميع مستويات الحكومة والكيانات التي تُؤطر المشاركة (...)"^{١٥}، مع تحديد مجالات معينة للمشاركة (بما في ذلك) الميزانيات التشاركية^{١٦}.

وينبغي أيضا إدراج المشاركة في الأحكام الدستورية. وعلى سبيل المثال، في أوروغواي وافق ٦٤,٦٪ من الناخبين في عام ٢٠٠٤^{١٧} على اقتراح الاستفتاء للتعديل الدستوري المتعلق بالمياه^{١٨} وفي كينيا، أقر الدستور بصريح العبارة حق الإنسان في المياه والصرف الصحي بعد مشاورات عامة واسعة النطاق، واعتمد من خلال استفتاء في عام ٢٠١٠ بمعدل موافقة بلغ أكثر من ٦٧٪^{١٩}.

القوانين

وتُعد المشاركة العامة في المداولات بشأن التشريع الجديد أو المُعدل في حد ذاتها على نفس القدر من أهمية وضع القانون الذي ينص على المشاركة في خدمات المياه والصرف الصحي.

ويحتوي القانون البرازيلي المتعلق بالخدمات الأساسية للـصرف الصحي^{٢٩} على تعليمات واضحة بشأن المشاركة، من قبيل: " (...) عقد جلسة استماع علنية سابقة والتشاور بشأن إعلان المزايدة، في حالة وجود امتياز، وعلى مشروع العقد(...)"^{٣٠}. وينص عدد من البلدان الأخرى على أحكام معادلة بشأن المشاركة في قوانين المياه والـصرف الصحي ومنها الموزمبيق^{٣١} وفينزويلا^{٣٢} و سان تومي وبرينسيبي.

سان تومي وبرينسيبي، القانون (المتعلق بالبيئة) رقم ١٠-١٩٩٩:

المادة ٧: مبدأ المشاركة

يجب أن يشارك المواطنون والفئات الاجتماعية المختلفة في صياغة وتنفيذ سياسات البيئة والتنمية.

يجب على الدولة ضمان مشاركة المواطنين وأصحاب المصلحة في عملية صنع القرار.^{٣٣}

ويتضمن قانون المياه الوطني لجنوب إفريقيا (١٩٩٨) أحكاما صارمة بشأن اشتراك الجماهير في الإدارة المتكاملة لموارد المياه، إلا أن الموظفين الحكوميين لم يفهموا المشاركة العامة ولم يبدؤوا في تطبيقها إلا بعد عام ٢٠٠٧ أي بعد نشر المبادئ التوجيهية المفصلة بشأن وضع الاستراتيجيات المتعلقة بإدارة مستجمعات المياه. وورد اقتراح لتحويل هذه المبادئ التوجيهية لتصبح توجيهات متدرجة وقائمة على أداء المهام لإشراك عامة الجماهير في الإدارة المتكاملة لموارد المياه.^{٣٤}

اللوائح

يجب على الدول تحفيز مشاركة جميع أصحاب المصلحة المتأثرين بالقرارات المتعلقة بمستويات الخدمة وبصيانة وتشغيل خدمات المياه والـصرف الصحي وبالرسوم الجمركية. وغالبا ما يتطلب الأمر بذل جهود خاصة أو العمل بشكل إيجابي لضمان حصول جميع الأشخاص، بمن فيهم الفئات المهمشة والضعيفة والأشخاص الذين يواجهون عوائق معينة، ويمنح فرصة حقيقية للمشاركة في اتخاذ القرارات.

وفي ما يلي مثال للإدارة الاستشارية لشبكات المياه المجتمعية:

كينيا، لوائح الخدمات النموذجية للمياه، القسم ٧١: الإمدادات على المستوى المجتمعي

- (١) على القائم على توفير خدمات المياه أن ينشئ أكشاكا لتقديم خدمات المياه لعدة مستهلكين في موقع يراه مناسباً شرط أن يستشير، هو أو مجلس خدمات المياه، الأغلبية الساحقة للمستهلكين المنتفعين ، حسب تقدير مقدم خدمات المياه لهذه الأغلبية.
- (٢) قد يوفر مقدم خدمة المياه خدمات إمدادات المياه المجتمعية من خلال منشأة مجتمعية مصممة لتوفير قدر من الماء يحدده مقدم الخدمة ويتحكم فيه ويقدمه لعدة مستهلكين وتدار المنشأة تجاريا بالتشاور مع المجتمع.

(٣) على مقدم خدمات المياه أن يضمن أن تكون الأسعار في إطار نقطة توزيع المياه هذه مناسبة للمستهلكين وأن تُعلق في مكان بَيّن في الموقع ذاته.

السياسات

على الحكومات أن تضع برامج وسياسات تضمن مشاركة جميع المعنيين بالقرارات وتحفيزهم، مع إيلاء اهتمام أكبر بالأفراد أو الفئات المحرومين أو المهمشين.

يهدف برنامج بيرو الوطني للمياه والـصرف الصحي في الأرياف إلى وضع هياكل تشاركية للإدارة لتلبية احتياجات الفقراء والمهمشين والمعزولين في المناطق الريفية.^{٣٥} ولتحقيق هذا الغرض وضع هذا البرنامج استراتيجيات لتوفير الخدمات في المناطق الريفية والقرى الصغيرة. وفيما يتعلق بالمشاركة المجتمعية، تنص استراتيجية المناطق الريفية على ما يلي:

(و) المشاركة المجتمعية

يشارك المجتمع على مدار المشروع بأكمله ويحدد حاجياته في اختيار التكنولوجيات ومستوى الخدمات والالتزام بدفع مصاريف الإدارة والتشغيل والصيانة وتحديد رسوم الأسرة حسب قدرتها على الدفع، واختيار مجلس الإدارة والمساعدة في عملية التدريب المجتمعي والتثقيف الصحي خلال تنفيذ مجلس الإدارة لهذا المشروع.(..).علما بأن المشاركة النشطة للأشخاص هي أفضل الطرق لضمان استدامة الخدمات.^{٣٦}

وتسلط **السياسة الوطنية لباكستان بشأن مياه الشرب لعام ٢٠٠٩** الضوء على دور المرأة في توفير المياه داخل البيت والنظافة الصحية. وعليه، تشجع هذه السياسة المرأة على المشاركة، خاصة في عملية صنع القرار:

٥. مبادئ السياسة (...)

(٤) ضمان إقرار دور المرأة بصفتها المزود الأساسي للمياه والمحافظ الأول على النظافة الصحية في البيت إضافة إلى إقرار مشاركتها في التخطيط والتنفيذ والرصد والتشغيل والصيانة لأنظمة الإمداد المائي،(...)

٥.٦ مشاركة المجتمع وتمكينه

(١) من المزمع تحفيز مشاركة المجتمعات، وبخاصة النساء والأطفال، في التخطيط، التخطيط والتنفيذ والرصد والتشغيل والصيانة لأنظمة الإمداد المائي ، لتعزيز ملكية المجتمع وتمكينه فضلا عن استدامته،

(٣) سيتم إنشاء وحدات الحشد المجتمعي في مؤسسات الإمدادات المائية؛

(٤) سَتوجه عناية خاصة ببرامج التدريب الجنساني لموظفي المؤسسات العاملة في مجال إمدادات

المياه على جميع المستويات بحيث تكون قادرة على الاستجابة بطريقة تراعي احتياجات متباينة بين الجنسين في قطاع مياه الشرب؛

ولأن البرازيل تعترف بالحق الدستوري في المشاركة، أجرت حكومة البرازيل، خلال وضع خطتها الوطنية للمياه والصرف الصحي، عملية تشاركية ذات قاعدة عريضة. وشملت العملية جلسات الاستماع والمشاورات العامة، بمشاركة إضافية من خلال مجالس السياسة الوطنية المسؤولة عن الموارد المائية والبيئة. ثم قدمت الحكومة تقريراً عن كيفية أخذها الآراء الواردة بعين الاعتبار. ووفقاً لتقرير الحكومة، أدرج ٦٧٪ على الأقل من المساهمات في الخطة إما كلياً أو جزئياً.^{٣٧}

التحديات المشتركة

١. معوقات المشاركة

حتى في الحالات التي تتوفر فيها فرص للمشاركة في صنع القرارات، قد يجهل الأشخاص وجود هذه الفرص. وإن كانوا على دراية بوجودها فإنهم قد يشككون في قدرتهم على التأثير على نتائج هذه القرارات. ولن يتمكن الأشخاص من المشاركة حين لا يُعلن عن المشاورات إلا في آجال قصيرة أو حين توضع قواعد تعجيزية للتسجيل أو حين لا يُعلن عنها إلا كتابياً أو بلغة الأغلبية أو في الأوقات أو الأماكن غير المناسبة. وعليه، يتعين أن تنطوي الأحكام والسياسات على مبادئ توجيهية تتبعها الدول حين تتيح فرصاً لمشاركة الأشخاص.

(أنظر المبادئ، العدالة)

ويجب على الدول إدراج أحكام في هذه الدساتير والقوانين واللوائح و / أو السياسات لإتاحة الفرص للمجتمع ليشاركوا مشاركة نشطة وحررة وهادفة في القرارات المتعلقة بإعمال حقوق الإنسان في المياه والصرف الصحي.

٤.٤ المساءلة

الدساتير

ويرد الحق في الانتصاف الفعال في المادة ٨ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ويشكل مبدأً من مبادئ القانون الدولي العرفي لحقوق الإنسان. وينص على حق الأفراد في أن يكونوا قادرين على المطالبة بحقوقهم لدى المؤسسات المختصة عندما يشعرون أن حقوقهم قد انتهكت. وفي حين تتمتع الدول بحرية التصرف بشأن الكيفية التي ستدرج بها هذا المبدأ في الأطر القانونية الوطنية، فإن إمكانية إعمال حقوق الإنسان تمنح وزناً قانونياً، سواء للأفراد أو لجميع الجهات الفاعلة المعنية بتقديم الخدمات.^{٣٨} وفي أفضل الأحوال، ينبغي تكريس الحق في الانتصاف في دستور الدولة.

ويجب أن تُدرج المساءلة والوصول إلى العدالة في الإطار القانوني وينبغي أن تشمل والهيئات الإدارية والتنظيمية والقضائية وغيرها ، فضلاً عن مجموعة من الآليات. وينبغي تكريس مبدأ الوصول إلى العدالة على المستوى الدستوري لضمان إتاحتها للجميع. وتُعد الضمانات الدستورية للحق في الانتصاف أو الحق في الوصول إلى المحاكم شائعة.

دستور البرتغال ١٩٧٦، (النسخة المراجعة السابعة عام ٢٠٠٥)، المادة ٢٠ (١):

يُكفل للجميع الوصول إلى القانون والمحاكم من أجل الدفاع عن هذه الحقوق والمصالح التي يحميها القانون، ولا يجوز حرمان أي شخص من العدالة بسبب نقص وسائله المالية.

وتنشئ العديد من الدساتير أيضاً هيئات رقابة تختص في النظر في الشكاوى الفردية، مثل أمناء المظالم، أو لجان حقوق الإنسان. ويمكن أن يساعد ذلك على ضمان الوصول إلى آليات سبل الانتصاف.

دستور الأرجنتين، ١٩٩٤:

القسم ٨٦: أمين المظالم هو هيئة مستقلة أنشئت في إطار المؤتمر الوطني، وتعمل باستقلالية تامة ودون تلقي تعليمات من أي سلطة أخرى. ومهمة أمين المظالم هي الدفاع عن حقوق الإنسان والحقوق والضمانات والمصالح الأخرى الواردة في هذا الدستور والقوانين وحماتها، من أفعال الإدارة أو أعمالها أو إهمالها؛ فضلاً عن مراقبة الوظائف الإدارية العامة. ولدى أمين المظالم القدرة على أن يكون طرفاً في الدعوى. كما يتم تعيينه وإنهاء مهامه من قبل الكونغرس عن طريق تصويت ثلثي الأعضاء الحاضرين في كل من المجلسين. ويتمتع بحصانات وامتيازات المشرعين. ويظل أمين المظالم في منصبه لمدة خمس سنوات ويجوز إعادة تعيينه مرة واحدة. ويجب أن يخضع لتنظيم وتشغيل هذه الهيئة إلى قانون خاص.

القوانين

يستوجب الحق في الانتصاف تمكين كل فرد أو جماعة من إعمال حقوقهم أمام الدولة أو الجهات الخاصة. وقد يجري الإنفاذ على مستويات مختلفة. أولاً، يجب وضع إجراءات الشكاوى على مستوى تقديم الخدمات لضمان قدرة المستخدمين على تحميل المسؤولية لمقدمي الخدمات في حالة ظهور مشاكل. وثانياً، ينبغي منح المؤسسات شبه القضائية، مثل مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية أو أمناء المظالم، دوراً في إيجاد حل لتلك الشكاوى التي لا يمكن حلها مباشرة بين مقدمي الخدمات والمستخدمين، ولكن يمكن حلها دون اللجوء إلى المحاكم. وثالثاً، يجب أن يتمتع الجميع بالحق في تقديم شكاوى أمام المحاكم المدنية أو الإدارية المختصة للسعي للحصول على حل ملزم قانونياً للنزاع. وفي ما يلي مثال على وضع إجراءات الشكاوى على مستوى مقدمي الخدمات:

كولومبيا، القانون ٢٤١ (١٩٩٤)، إنشاء إطار للخدمات الأسرية العامة:

المادة ١٥٢: الحق في تقديم عريضة وفي الاستئناف ينص أساس العقد في الخدمات العامة على أنه يمكن للمشارك أو المستخدم أن يقدم للشركة عريضة أو شكاوى أو طعوناً تتعلق بعقد الخدمات العامة.

وفيما يلي مثال على وضع استراتيجيات الشكاوى على مستوى السلطة التنظيمية:

كينيا، قانون المياه ٢٠٠٢:

القسم ٤٧: يتعين على المجلس التنظيمي أن يمتلك الصلاحيات والمهام التالية (...)
(ج) وضع إجراءات للتعامل مع الشكاوى التي يقدمها المستهلكون ضد الجهات المرخص لها،

وقد أنشأت أيسلندا أمين المظالم البرلمانية وخولت له القدرة على تلقي الشكاوى وتقديم توصيات في الحالات التي تتضمن على الدولة والإدارة العامة وأطراف من القطاع الخاص من ذوي السلطة العامة.

أيسلندا، القانون رقم ٨٥-١٩٩٧ بشأن أمين المظالم لدى Althing (البرلمان الأيسلندي):

المادة ٤، شكاوى إلى أمين المظالم لدى Althing: بإمكان أمين المظالم أن يتولى قضية بعد تلقي شكاوى. ويمكن لأي شخص يشعر بمعاملة غير عادلة من قبل أي من المشار إليهم في الفقرتين ١ و ٢ من المادة ٣ أن يقدم شكاوى في هذا الصدد إلى أمين المظالم. ويحق للشخص الذي حرم من حريته تقديم شكاوى إلى أمين المظالم في رسالة مختومة

وفيما يتعلق بالمساءلة بين مختلف الجهات الفاعلة المضطلة بتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي، يجب تحديد ولايات مؤسسية واضحة، ويجب أن يكون الالتزام بهذه الولايات موضع مساءلة أمام الهيئات المكلفة بمهام الرقابة، مثل هيئة رقابية مستقلة. ويحتوي قانون خدمات المياه جنوب أفريقيا على فصل عن "الرصد والتدخل"، الذي ينص على الهيئات الرقابية لمراقبة مقدمي الخدمات، ووزارة شؤون المياه والغابات والمحافظات لمراقبة عمل الهيئة الرقابية. كما يسمح بتدخل وزير شؤون المياه والغابات، حين يكون أداء إما مزود خدمات أو الهيئة التنظيمية غير مرض، وذلك لتطبيق العقوبات أثناء فترة تولي المهام.^{٣٩}

اللوائح

ومن أجل ضمان رصد حقوق الإنسان في المياه والصرف الصحي والامتثال لها، يجب أن تخول اللوائح آليات المراقبة المستقلة من قبل مختلف أجهزة الدولة وهيئات رصد مستقلة، لتقصي أداء مقدمي خدمات المياه. وكلما عجزت وكالة أو هيئة عن أداء الوظيفة الموكلة إليها، فعلى أي هيئة أخرى على مستوى الحكومة أو السلطة القضائية أن تتدخل. بالإضافة إلى ذلك، وُضعت اللوائح لتنص على آليات مؤسسية واضحة لضمان بلوغ الشكاوى الفردية آذاناً صاغية.

وعلى سبيل المثال، في غانا تُعد لجنة تنظيم المرافق العامة هيئة مستقلة تم تأسيسها لتنظيم خدمات المياه للمستهلكين والإشراف عليها. ومن بين وظائفها تلقي الشكاوى والتحقيق فيها وتسوية النزاعات بين المستخدمين والمرافق العامة.^{٤٠}

غانا، قانون لجنة تنظيم المرافق العامة (القانون ٥٢٨)، ١٩٩٧ لوائح (إجراءات الشكاوى):

٤١) تقوم اللجنة بإجراء تحقيق أولي في الشكاوى.

٤٢) إذا رأت اللجنة أن الشكاوى قد تُحل بالوساطة أو بالتسوية، فعليها دعوة الأطراف المعنية والشروع في تسوية الشكاوى.

٤٣) إذا تعذرت تسوية الشكاوى، يجب على اللجنة اتباع الإجراء لعقد جلسة استماع رسمية للشكاوى على النحو المنصوص عليه في هذه اللوائح.^{٤١}

ويحدد القانون الذي يفوض السلطات للجنة أيضا صلاحيات الإنفاذ للجنة.

غانا، قانون هيئة تنظيم المرافق العامة:

٣٢. إنفاذ قرارات اللجنة

حين تتخذ اللجنة، سواء قبل أو بعد أي تحقيق، أي قرار أو تعطي أي توجيه، وتطلب من أي شخص القيام أو الامتناع عن القيام بأي عمل، ويخفق الشخص في الامتثال للقرار أو التوجيه، في غضون فترة محددة، إن وجدت، أو في غضون فترة زمنية معقولة، فيإمكان اللجنة أن تطلب إلى المحكمة العليا إنفاذ القرار أو التوجيه.

السياسات

تبدأ المساءلة بمراقبة تصرفات الحكومة والتقدم الذي أحرزته في الوصول إلى الأهداف. وهذا ينطوي على جمع البيانات عن التقدم المحرز، وكذلك فحص الهياكل المؤسسية الأساسية.^{٤٢} وينبغي للسياسات أن تخطط لتحسين هياكل الرقابة وآليات المساءلة التي يمكن من خلالها أن يبحث الأفراد والجماعات عن وسائل الانتصاف.

وفي المملكة المتحدة، أصدر وزير الدولة للشؤون الدستورية كتابا أبيض يتناول كيفية تحسين حل النزاعات بين المواطنين والدولة. ويندرج الكتاب الأبيض ضمن برنامج إصلاح القطاع العام في المملكة المتحدة. ويحدد التحديات الراهنة المتعلقة بالحصول على العدالة للمواطنين، ومن ثم يحدد استراتيجيات لتحسين العدالة وآليات الشكوى.^{٤٣}

الكتاب الأبيض: تحويل الخدمات العامة: الشكاوى والجبر التعويضي والمحاكم:

٢ التسوية المناسبة للنزاعات (...)

٢.٢ غيرت استراتيجيتنا التقليد المعتمد في الوزارة رأسا على عقب ألا وهو التركيز على رأسها التركيز أولا على المحاكم والقضاة والإجراءات القضائية، وثانيا على المساعدات القانونية أساسا لدفع محامي التقاضي. ويبدأ بدلا من ذلك مع مشاكل العالم الحقيقية التي يواجهها الناس. والهدف من ذلك هو تطوير مجموعة من السياسات والخدمات التي، بقدر الإمكان، سوف تساعد الناس على تجنب المشاكل والنزاعات القانونية في المقام الأول؛ وحين يتعذر ذلك، تقدم حولا مصممة خصيصا لحل النزاع في أسرع وقت وبأقل تكلفة ممكنة. ويمكن تلخيصها على أنها "التسوية المناسبة للنزاعات".

التحديات المشتركة

١. تفويض الصلاحيات واللامركزية

غالبا ما تنقسم المسؤوليات في تقديم خدمات المياه والصرف الصحي بين مجموعة من الأطراف الفاعلة المختلفة. خاصة حين تكون الحكومة لامركزية ، يصبه من الضروري إرساء نظام للمساءلة، يستند إلى ولايات واضحة. وتؤدي اللامركزية في كثير من الأحيان إلى مزيد من المشاركة ومعرفة بالظروف المحلية، نظرا لاقتراب الخدمات أكثر من المجتمعات المحلية التي تخدمها. ومع ذلك، غالب ما لا تمتلك السلطات المحلية القدرة والموارد للامتثال الكامل لجميع الالتزامات المترتبة عن حق الإنسان في المياه والصرف الصحي. فهي غالبا ما تكون أقل دراية بالقانون الدولي أو الوطني لحقوق الإنسان مقارنة بالعاملين في الحكومة المركزية. لذا، يجب أن يصاحب كل عملية للامركزية مسؤوليات تقديم الخدمات إرساء قدرات كافية وموارد وآليات واضحة للمساءلة.

٢. انقطاع المياه

يجب أن تضع الأطر القانونية الضمانات الإجرائية الكافية قبل أي انقطاع. فمن الأهمية بمكان أن يتمكن المستخدمون من التماس سبل الانتصاف إذا شعروا بأن حقوقهم الإنسانية في المياه أو الصرف الصحي قد انتهكت. ويجب أن تعطى للمستخدمين فرصة لدفع المتأخرات؛ إذا كانوا غير قادرين على الدفع، ويجب أن يتلقوا خدمات مجانا.

جنوب إفريقيا، قانون خدمات المياه، القسم ٤:

(٣) يجب أن تكون إجراءات الحد من خدمات المياه أو انقطاعها

(أ) عادلة أو متكافئة،

(ب) الإخطار في مدة معقولة عن الحد من خدمات المياه أو قطعها وللتمكن من إيجاد البديل، إلا إذا -

(١) مس ذلك بمسئولين آخرين

(٢) كانت هناك حالة طوارئ، أو

(٣) تدخل المستهلك في خدمة محدودة أو متقطعة، (...)

ويجب على الدول إدراج أحكام في هذه الدساتير والقوانين واللوائح و / أو

السياسات لتمكين الأفراد والجماعات من مساءلة المؤسسات ذات الصلة بخصوص أي

مسألة تتعلق بممارستهم لحق الإنسان في المياه والصرف الصحي.

٥٠ المضمون القانوني لحق الإنسان في المياه والصرف الصحي على النحو المبين في الأطر القانونية الوطنية

إذا أريد لحقوق الإنسان في المياه والصرف الصحي أن تكون ذات تأثير على المستوى الوطني، يجب على الدول وضع معايير واضحة؛ على سبيل المثال، معايير كمية واستمرارية توفير المياه والحد الأقصى للوقت والمسافة التي يستغرقها الأشخاص لبلوغ المرافق. وقد تستخدم الدول المعايير الدولية الدنيا كمعايير توجيهية، ولكن ينبغي أن نضع في الاعتبار أن المعايير الدنيا في بعض الحالات قد تكون أقل من الشروط المنصوص عليها في القانون الدولي لحقوق الإنسان (لضمان الأعمال التدريجي ضمن الحد الأقصى للموارد المتاحة)، أو أنها قد تفشل في تلبية احتياجات الفرد الخاصة (كما في حالات المصابين بأمراض مزمنة أو من ذوي الإعاقات الجسدية، الذين غالباً ما تتطلب المزيد من المياه). ويجب ألا تستخدم هذه المعايير الدنيا كمعايير مطلقة قط، لأن الأعمال التدريجي لحقوق الإنسان يتطلب التحسين المستمر في الحصول على الخدمات على مر الزمن، وصولاً إلى المستويات فوق الحد الأدنى من المعايير^{٤٤}.



٥.١ مدى توافر المياه وخدمات الصرف الصحي

قوانين

يجب إتاحة ضمانة عامة في القانون، تشدد على توفير مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة للجميع؛ ويوفر ذلك الإرشاد للطبقات السفلي من الإطار القانوني، ويضمن قدرة الأفراد على المطالبة بحقوقهم.

قانون جنوب أفريقيا، قانون خدمات المياه، و ١٠٨ لعام ١٩٩٧

القسم ٣:

١. كل شخص لديه الحق في الحصول على إمدادات المياه الأساسية وخدمات الصرف الصحي الأساسية.
٢. يجب أن تأخذ كل مؤسسة خدمات المياه تدابير معقولة لإعمال هذه الحقوق.
٣. يجب على كل سلطة تعنى بخدمات المياه أن تنص في خطتها المتعلقة بالمياه على تدابير إعمال هذه الحقوق^{٤٥}.

ويهدف هذا الحكم إلى ضمان توافر الخدمات؛ وهو يوجه أيضا المؤسسات فيما يتعلق الإعمال التدريجي لتوافر المياه للجميع. ويشير استخدام كلمة "الأساسية" إلى الحد الأدنى، المحدد في القانون نفسه^{٤٦}، مع مزيد من التوضيح في اللوائح والسياسات. وفيما يتعلق بالصرف الصحي، يجب وضع نظام لجمع الفضلات البشرية ونقلها ومعالجتها والتخلص منها (أو إعادة استعمالها)، والنظافة الصحية المرتبطة بها. ولضمان إعطاء الأولوية لنظم الجمع والمعالجة، من المستحسن وضع بيان قانوني واضح. ويتضمن قانون خدمات المياه في جنوب أفريقيا في تعريفه لخدمات الصرف الصحي الأساسية معالجة النفايات.

(٣) "خدمات الصرف الصحي الأساسية" تعني المعيار الأدنى المنصوص عليه من الخدمات الضرورية لجمع الفضلات البشرية على نحو آمن وصحي وملائم وإزالتها والتخلص منها أو تطهيرها وكذلك مياه الصرف المنزلية ومياه المجاري من الأسر المعيشية بما فيها الأسر غير الرسمية؛ (...)^{٤٧}

يوجد في بعض البلاد إلزام للاتصال بنظام الصرف الصحي. ففي أوروغواي اعتمد مؤخرا قانون حول الاتصال الإلزامي بنظام الصرف الصحي (قانون رقم ١٨,٨٤٠ لعام ٢٠١١) بهدف توصيل الأسر المعيشية التي لم تكن متصلة من قبل. ويتطلب القانون من الأسر المعيشية ومن مشتري البيوت المحتملين الاتصال بنظام الصرف الصحي حيثما كان متاحا في غضون فترة عام واحد. ويؤدي عدم الامتثال لذلك إلى غرامات إلى أن يتم الاتصال بأنبوب الصرف الصحي (المادتان ٦ و٧).^{٤٨}

في المناطق الريفية غير الملائمة للاتصال بشبكة مركزية، يجب أن تراعي القوانين الإتاحة بضمان الوصول إلى الموارد الطبيعية التي تتواءم مع حقوق الإنسان.

بيرو، قانون الموارد المائية ٢٠٠٩، مادة ٣٨

تضمن الدولة الوصول المجاني إلى الموارد الطبيعية وخدمات الأنابيب (...) للوفاء باحتياجات السكان الأساسية. وتنشئ الهيئة الوطنية أماكن أو مناطق متاحة للاستخدام حيثما دعت الضرورة.

إذا لم يتوفر تقديم الخدمات المركزية في المناطق الريفية، يجب على الدولة ضمان تدابير متوسطة لضمان حصول الناس على الحد الأدنى الأساسي إلى حين إيجاد حلول أكثر ديمومة. مثال على الإمداد بالماء في المستعمرات غير الرسمية:

نيكاراغوا، القانون العام حول الموارد المائية الوطنية ٢٠٠٧، مادة ٧١:

في الحالات التي لا توجد فيها تغطية دائمة ومستمرة لنظام الإمداد بماء الشرب، تلتزم المؤسسات المختصة والمسئولة عن هذه الخدمة العامة بضمان التوفير الأدنى مؤقتا كفا وكيفا بأي صورة ومن خلال أي إجراء. وعلى هذه المؤسسات إعداد مشاريع أساسية للإمداد بماء الشرب ليكون في متناول الجميع لا سيما إذا كان مُعدًا للقطاعات الهامشية أو السكان الذين يعيشون في المستوطنات الحضرية والمناطق الريفية.

وفي المستعمرات غير الرسمية حيث لا توجد شبكات صرف صحي منقولة بأنابيب، يجب على الدولة ضمان إتاحة مرافق الصرف الصحي وجمع النفايات ومعالجتها.

لوائح

تعمل اللوائح التنظيمية على إعطاء "التوفير" تعريفا عمليا عن طريق تعيين قيم عددية معيارية للحد الأدنى من الإمداد بالماء والصرف الصحي المرغوب فيه من حيث الكم والاستمرارية. ولتحديد هذه المعايير الدنيا، يمكن للدول استعمال البحث الدولي للاسترشاد به.^{٤٩} فعلى سبيل المثال، حددت منظمة الصحة العالمية مستويات خدمات الماء وكيفية تعلقها بتعزيز الصحة.^{٥٠} ولكن على الدول دائما مراعاة احتياجات الناس الخاصة، والاستمرار تدريجيا في زيادة المعايير الدنيا.

عادة ما تصف اللوائح التنظيمية المتعلقة بالماء قدرا أدنى يجب أن يكون هذا القدر متاحا لكل شخص أو أسرة معيشية.

إندونيسيا، اللائحة التنظيمية رقم ٢٠٠٦-٢٢، مادة ١ (٨):

معيار الاحتياج الأساسي من ماء الشرب هو الاحتياج إلى الماء بقدر ١٠ متر مكعب/رب الأسرة/شهر أو ٦٠ لترا/فرد/يوم أو بقدر وحدة حجم أخرى يشترطها الوزير المسئول عن شؤون الموارد (...)

تشيع في العديد من البلاد النامية اضطرابات الإمداد بالماء لأن الشبكات لا تمتلك القدرة على توصيل المياه بشكل مستمر. ولضمان استمرار الإمداد ينصح بتنظيم الانقطاعات.

جنوب أفريقيا، النظم المتعلقة بالمعايير الوطنية والإجراءات الإلزامية للحفاظ على الماء ٢٠٠١،
فقرة ٣:

المعيار الأدنى لخدمات الإمداد بالماء الأساسية هو (...)

(ب) الكمية الدنيا (...)

(٣) بفعالية بحيث لا يبقى مستهلك بدون إمداد لأكثر من سبعة أيام في العام.

فيما يتعلق بالصرف الصحي فإن الوضع الأمثل هو حصول كل أسرة معيشية على مرفق للصرف الصحي. وفي الأماكن التي يستحيل فيها ذلك، يجب تقييم متطلبات الصرف الصحي وفقا لاحتياجات الأفراد والأسر المعيشية. ويمكن تطبيق المعايير العامة في الأطر المؤسسية مثل المدارس وأماكن العمل والمؤسسات الصحية. وفي جميع الحالات يجب أن توفر مرافق الصرف الصحي دائما الماء والصابون لغسل الأيدي وإدارة النظافة من الحيز.

وفي الأماكن التي لا تتاح فيها شبكات الصرف الصحي فغالبا ما تكون الأسر المعيشية مسؤولة عن إعداد مرافق الصرف الصحي بأنفسها. وواجب الدولة حينئذ هو رفع الوعي بالحاجة إلى الصرف الصحي المناسب وضمان تنظيم أعمال البناء والصيانة والتخلص من النفايات ومعالجتها بحيث تتوافق مع حق الإنسان في الصرف الصحي.

وأخيرا وليس آخرا، للدول دور تنظيمي هام للوفاء به في مجال الماء والصرف الصحي للأماكن التي يسيطر عليها الناس بخلاف مستخدمي الماء مثل أماكن العمل والمساكن المستأجرة. يجب على الدولة ضمان وجود المرافق المائية ومرافق الصرف الصحي بصورة دائمة؛ ويمكن ترتيب ذلك من خلال أكواد أو نظم البناء التي تضع المعايير. وفيما يتعلق بالمساكن المستأجرة، يجب توخي الحذر لضمان أن المعايير العالية لا تؤدي إلى جعل السكن في غير متناول الجميع.

الولايات المتحدة الأمريكية، معايير السلامة والصحة المهنية، قسم ١٤١، ١٩١٠:

١٩١٠، ١٤١(ب)(١)(١) يجب توفير المياه الصالحة للشرب في كافة أماكن العمل لأغراض الشرب والغسل الشخصي والطبخ وغسل الأطعمة وغسل أواني الطبخ والأكل وغسل أماكن إعداد الطعام ومعالجته وحجرات الخدمة الشخصية.

١٩١٠، ١٤١(ث)(١)(١) باستثناء ما يرد خلاف ذلك في هذه الفقرة (ث)(١)(١)، يجب توفير مرافق المراحيض في غرف المراحيض المنفصلة لكل جنس في كافة أماكن العمل وفقا للجدول ج-١ من هذا القسم.(...)مثال لقانون^٥ يؤكد على الصرف الصحي في البيوت:

بينين، قانون رقم ١٥-٨٧، مدونة الصحة العامة، مادة ٢٠:

يتعين على كل مالك توفير نظام صرف صحي لمسكنه/ها للفضلات ومياه الصرف الصحي المنزلية، أي المراحيض والبالوعات وخزانات الصرف الصحي.

سياسات

يجب على الدول تأطير السياسات لضمان إتاحة المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع تدريجيا. وغالبا ما تتجاوز الاستثمارات وأعمال البنية التحتية بعض المناطق والمجتمعات. ولكي تمثل الدول للالتزامات الدولية بشأن حقوق الإنسان، يجب عليها توسيع الخدمات لتحقيق المساواة الجوهرية بشكل ملموس مع التركيز على أولئك الذين لا يتلقون الخدمات من أجل القضاء على عدم المساواة. وتلعب السياسات هنا دورا حاسما لأنها توجه ترتيب أولويات العمل والاستثمار. ويجب أن تعرّف الأهداف الواضحة والجداول الزمنية للوصول إلى مستوى أساسي من الخدمات للجميع وكذلك خطوات متوسطة على طول الطريق وتحسين الخدمات فيما وراء الحد الأساسي.^{٥٢}

الاستراتيجية القومية لخدمات المياه في كينيا، ٢٠١٥-٢٠٠٧، قسم ٣.٣، أهداف الاستراتيجية القومية لخدمات المياه:

أهداف الاستراتيجية القومية لخدمات المياه هي:

- زيادة الوصول بصفة مستدامة إلى المياه المأمونة بما يتواءم (مع) المعايير الكينية مثل جودة مياه الشرب (توفير الخدمة رسميا) من ٦٠% إلى ٨٠% في المناطق الحضرية بحلول عام ٥١٠٢ وتقليل الوقت المستهلك ذهابا إلى أقرب منفذ عام/مجتمعي ورجوعا منه إلى البيت إلى متوسط ٠٣ دقيقة.
- زيادة الوصول بصفة مستدامة إلى المياه بما يتواءم مع المعايير الكينية مثل جودة مياه الشرب (توفير الخدمة رسميا) من ٤٠% إلى ٧٥% في المناطق الريفية بحلول عام ٥١٠٢ وتقليل المسافة المقطوعة إلى أقرب منفذ عام/مجتمعي إلى ٢ كم. (...)
- زيادة الوصول بصفة مستدامة إلى تجميع الصرف الصحي ومعالجته والتخلص منه بنسبة ٣٠% إلى ٤٠% في المناطق الحضرية ومن أقل من ٥% إلى ١٠% فقط في المناطق الريفية بحلول ٢٠١٥.

تتضمن **السياسة القومية للإمداد بالمياه المأمونة وبالصرف الصحي (١٩٩٨)**

لينجلاديش النص على ترتيب الأولويات للناس الذين لم يتلقوا الخدمات بعد:

٤) استراتيجية: سوف يجري تطوير استراتيجية السياسية القومية للإمداد بمياه الشرب والصرف الصحي بناء على المبادئ التالية: (...)

ه) إعطاء الأولوية للمناطق التي تنقصها الخدمات والمناطق التي ليست بها خدمات؛ (...)

٧) مبادئ السياسة: الاحتياجات الأساسية - من الضروري توسيع وتحسين خدمات الإمداد بالماء والصرف الصحي للوفاء باحتياجات الناس الأساسية. تعظم الحاجة إلى توسيع هذه المرافق في حالة المجموعات والمناطق المحرومة (...)

تحديات شائعة

يمكن معالجة التحديات المذكورة في المقدمة من خلال القوانين واللوائح والسياسات.

١. عدم ضمان الملكية

نظرا لأن عدم ضمان الملكية في المستعمرات غير الرسمية يؤدي غالبا إلى حرمان السكان من الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي، يتمثل أحد التُّهَج في جعل الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي مستقلا عن وضع الملكية في الإطار القانوني.^{٥٣}

البرازيل، قانون بلدية بورتو أليغري، مادة ٢١٩:

السكان الذين يعيشون في المستعمرات غير المقننة لهم الحق في الاستفادة من الخدمات العاملة للبلدية.

٢. ترتيب أولويات الاستخدام

يجب ضمان ترتيب أولويات موارد المياه للاستعمالات الشخصية والمنزلية وكذلك في زراعة الكفاف في قوانين موارد المياه التي توجه، على سبيل المثال، ترخيص المياه للزراعة والصناعات.^{٥٤}

الاتحاد السوفييتي، مدونة المياه، قانون رقم ٢٠٠٦ FZ-٧٤، مادة ٣:

تشريعات المياه والقوانين المعيارية المتبناة وفقا لهذا التشريع تستند إلى المبادئ التالية (...)

٥) أولوية استعمال عناصر المياه لأغراض الشرب وإمداد المنازل بالماء قبل استعمالها لأغراض أخرى. ويسمح بتخصيصها للاستعمال لأغراض أخرى فقط إذا توفرت موارد كافية من الماء.

وبالمثل في البلاد التي يشيع فيها الجفاف، فإن القيود على استعمال المياه لأغراض منزلية غير جوهرية هامة لضمان توافر المياه للاستعمال المنزلي في نطاق الحقوق المتعلقة بالمياه والصرف الصحي.

أستراليا، قانون المياه ٢٠٠٠:

قسم ٢٤: تحديد أخذ المياه بموجب القسم ٨٢٠(٢)

(١) إذا وجد نقص في الماء يجوز للرئيس التنفيذي، عن طريق نشر إشعار، تحديد أو حظر أخذ الماء، بموجب القسم ٨٢٠(٢) -

(أ) الغرض المنزلي المتعلق بري الحديقة؛ أو (ب) لأغراض الماشية عموما.

(٢) إذا كان الإشعار لتحديد أخذ المياه، يجوز أن يكون الإشعار لواحد مما يلي أو لكليهما.

(أ) الأوقات التي يجوز أخذ المياه فيها؛

(ب) قدر المياه الذي يجوز أخذه مُقاسا ومقدرا.

(٣) يبقى الإشعار نافذاً للمدة التي ينص الإشعار عليها، وإذا لم ينص على فترة، فالى أن ينشر الرئيس التنفيذي إشعارا آخر لسحب الإشعار الأول.

(٤) يجب ألا يأخذ شخص ماء مخالفا بذلك الإشعار. العقوبة القصوى للبند ٥٠٠ - ٤ وحدة عقابية.

٣. خدمات المياه والصرف الصحي في الأماكن العامة

في باريس بفرنسا يمكن استعمال المرافق العامة لمياه الشرب والصرف الصحي مجانا. وهذا يعني أن الناس الذين بلا مأوى والناس الذين يعيشون في مساكن غير ملائمة يتاح لهم على الأقل استعمال المرافق الأساسية للمياه والصرف الصحي. وتضم شبكة المرافق العامة حمامات عامة وأماكن استحمام بعضها مجهزة بمغاسل للملابس.^{٥٥}

وعموما قد يواجه الأفراد المتحولون جنسيا وحاملو صفات الجنسين الإقصاء، والحرمان من الوصول، والتحرش اللفظي والإيذاء الجسدي، بل الاعتقال أحيانا عند استخدام المرافق العامة للصرف الصحي التي تفصل بين الجنسين.^{٥٦} لا يجوز أن تكتفي الدول بنبذ هذا النوع من التمييز كظاهرة اجتماعية لا يستطيعون التأثير عليها. فإن حقوق الإنسان عالمية ويجب حمايتها. وعلى الدول اتخاذ الإجراءات وإقامة البرامج لمكافحة وصم هؤلاء الأفراد والتمييز ضدهم، ويجب بعد ذلك فرض قوانين مكافحة التمييز.

٤. استدامة الخدمات

يجب على الدول إنشاء مسؤوليات واضحة فيما يتعلق بالتشغيل المستدام لخدمات المياه والصرف الصحي. ويعد أفضل تأمين للاستدامة من خلال التكنولوجيا التي يمكن صيانتها محليا مع قيام الدول بدور في تنظيم الخدمات من أجل طول لا مركزية.

وفيما يتعلق بالشبكات المركزية ينص النموذج الكيني للوائح خدمات المياه على:

كينيا، نموذج لوائح خدمات المياه ٢٠٠٢، قسم ١٩:

يلتزم كافة مقدمي خدمات المياه بـ (...)

(هـ) إنشاء وتنفيذ خطة إدارة الأصول والتدابير المتعلقة بخدمات الصيانة لتوفير الصيانة الروتينية والوقائية الفعالة للأصول والمرافق وفقا (ل) المبادئ التوجيهية ذات الصلة الصادرة عن الجهة المنظمة.

(و) إجراء إصلاحات كبيرة (ل) الأصول عندما يمكن إثبات أن الإصلاحات الرئيسية ضرورية بسبب فشل الجهة المقدمة لخدمات المياه في الوفاء بالتزاماتها من صيانة أو إصلاح تلك الأصول ذات الصلة.

يجب على الدول إدراج أحكام في دساتيرها وقوانينها ولوائحها و/أو سياساتها لضمان توفير خدمات المياه والصرف الصحي للجميع.

٥.٦ الوصول الفعلي للمياه وخدمات الصرف الصحي

قوانين

أفضل ضمانات عامة لحقوق الجميع الإنسانية في المياه والصرف الصحي هي سنها في قانون. ويجب أن يشمل هذا على كل من ضمانات عامة وضمادات خاصة للناس الذين يواجهون عادة مشكلات في الوصول كالأشخاص ذوي الإعاقة. وسوف يضمن هذا أن الأعراف التي تحدد التفاصيل الدقيقة للوقت والمسافة والأمن المادي وغيرها من الاحتياجات الخاصة لا يمكن أن تقصي الناس وإن كان بغير قصد.

ضمان عام للوصول إلى المياه في حدود مسافة معقولة:

ناميبيا، قانون إدارة الموارد المائية (٢٤ لعام ٢٠٠٤)، مادة ٣:

يجب تفسير هذا القانون وتطبيقه على نحو معقول وعادل بطريقة تتفق مع المبادئ الأساسية التالية وتشجعها - (...)

(ب) وصول كل مواطن في حدود مسافة معقولة من مكان إقامته (...)

قانون يطالب بإتاحة المراحيض للأشخاص ذوي الإعاقة:

الهند، أصحاب الإعاقة (تكافؤ الفرص وحماية الحقوق والمشاركة الكاملة) قانون ١٩٩٤، مادة ٤٦:

يجب تفسير هذا القانون وتطبيقه على نحو معقول وعادل بطريقة تتفق مع المبادئ الأساسية التالية وتشجعها - (...)

لوائح

تعمل اللوائح التنظيمية على تحديد المعايير الدنيا التي تضي معنى عمليا على إمكانية الوصول المادي إلى مرافق المياه والصرف الصحي. ولتحديد المعايير القومية لموقع مرافق المياه والصرف الصحي يجوز للدول استخدام المعايير الدولية الدنيا للاسترشاد بها مع التأكيد على أنه لا يجري استخدامها كقيم مطلقة. فعلى سبيل المثال، وفقا لبرنامج الرصد المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونسيف يجب أن تكون منافذ المياه بحيث يمكن الذهاب إليها لجلب المياه ثم العودة في رحلة تستغرق ٣٠ دقيقة بحد أقصى لضمان الحصول على الكمية الدنيا من المياه. وفي الأماكن التي يستحيل فيها الصرف الصحي للأسر المعيشية في المدى القصير، يجب تشارك مرافق الصرف الصحي من قبل خمس أسر معيشية بحد أقصى.^{٥٧}

لحق الانسان في المياه
والصرف الصحي هو
تجسده في القانون



مثال يتعلق بالمسافة القصوى بين الأسرة المعيشية ومصدر المياه.

جنوب أفريقيا، اللوائح المتعلقة بالمعايير القومية والتدابير الإلزامية للحفاظ على المياه ١٠٠٢، مادة٣س:

المعيار الأدنى خدمات إمدادات المياه الأساسية هو - (...)

(٢) في حدود ٢٠٠ متر من الأسرة المعيشية؛ (...)

معايير إمكانية الوصول إلى مرافق الصرف الصحي في مكان العمل يمكن أيضا تعريفها:

الولايات المتحدة الأمريكية، القواعد التوجيهية لإمكانية الوصول للمباني والمرافق١٩٩٦:

٤.١٧ أكشاك المراحيض

٤.١٧.١ الموقع. يجب أن تكون أكشاك المراحيض على طريق يمكن الوصول إليه وأن يفي بمتطلبات ٤.١٧.

(...)

٤.١٧.٦ قضبان التشبث. يجب توفير قضبان تشبث تتفق في الطول والوضع المبيين في الشكل ٣٠ (أ)،

(ب)، (ج) و (د). (...)

يجب مراعاة الحواجز التي تواجه الناس الذين يعيشون مع الإعاقة.

الهند، تعميم سياسات رقم ٤٦، ادفع واستعمل المراحيض، وزارة السكك الحديدية:

المعيار الأدنى خدمات إمدادات المياه الأساسية هو - (...)

(٢) في حدود ٢٠٠ متر من الأسرة المعيشية؛ (...)

معايير إمكانية الوصول إلى مرافق الصرف الصحي في مكان العمل يمكن أيضا تعريفها:

سري لانكا، سياسة الصرف الصحي والإمداد بالماء في الريف ٢٠٠١:

قسم ٣.٢.٢

(...) - يجب ألا يتجاوز نقل الماء إلى مسكن أي مستخدم ٢٠٠ مترا كحد أقصى. ويجب أن ينخفض هذا في

التضاريس الوعرة مع مراعاة الجهد اللازم لنقل الماء.

يُفضل وضع أحكام كهذه في لوائح لأنها ترتبط مباشرة بالقوانين ويمكن تنفيذها وتحديثها على نحو أكثر سهولة، في حين أن السياسة أكثر ديمومة.

سياسات

في حين تحدد اللوائح معايير تصميم مرافق المياه والصرف الصحي فإن دور السياسات في إتاحة الماء والصرف الصحي للجميع هو جدولة تنفيذ هذه المعايير. فعلى سبيل المثال، لا تزال بعض الأسر تعيش بعيدة جدا عن المراحيض العامة؛ والمراحيض لا تتفق دائما مع المعايير الدنيا لإمكانية وصول المعاقين إليها. ويجب وضع السياسات على أساس تقييم مستويات الخدمة الموجودة؛ وينبغي تخطيط التحسينات المستهدفة.

جنوب أفريقيا، اللوائح المتعلقة بالمعايير القومية والتدابير الإلزامية للحفاظ على المياه ١٠٠٢،

رواندا، السياسة والاستراتيجية القوميتان لخدمات الإمداد بالماء والصرف الصحي ٢٠١٠:

٦.٣ الأهداف والمؤشرات: تغطية الإمداد بالماء في الريف

١) رفع تغطية الإمداد بالماء في الريف إلى ٨٥% بحلول ٢٠١٢ وإلى ١٠٠% بحلول ٢٠٢٠ وذلك بمساعدة المناطق في مشاريع التخطيط والتصميم والتمويل وتنفيذ البنية التحتية.

في المثال السابق، يُعرّف الناس الذين يعيشون في حدود ٥٠٠ متر من مصدر المياه المحسن على أنهم يمكنهم الوصول إلى إمداد المياه في الريف. واستنادا إلى خط الأساس لعام ٢٠٠٨ لتغطية ٧١٪، تحدد السياسة المعايير سنويا وتهدف إلى تغطية ٩٠٪ بحلول ٢٠١٤/١٥

الأماكن التي تتطلب اهتماما خاصا

توجد أماكن تتطلب نظما خاصة لضمان إمكانية الوصول لمجموعة خاصة من المستخدمين حتى في الأماكن التي ينظم الإطار القانوني العام إمكانية الوصول إلى المياه وخدمات الصرف الصحي بشكل مرضٍ. يجب على الدول التأكد من التعرف على هذه الأماكن وتنظيمها بناء على ذلك.

- يجب أن تشتمل المدارس ورياض الأطفال على مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الشخصية. يضيف دليل تصميم فني حول الصرف الصحي بالمدارس من إصدار وزارة التعليم الكينية مزيدا من التفاصيل لما هو مذكور في السياسة القومية للصحة المدرسية لعام ٢٠٠٩: يجب أن تكون المراحيض البترية على مسافة من الفصول الدراسية بحيث يسهل الوصول إليها وألا تكون في الركن الأبعد من مجمع المدرسة. (...) كما يجب أن تكون مرئية من المدرسة الرئيسية لضمان سلامة التلاميذ.^{٥٨}
- يجب أن تضمن دُور الرعاية (و) وأماكن العيش بمساعدة الغير إمكانية وصول جميع المقيمين إلى المراحيض. **الولايات المتحدة الأمريكية، ولاية جورجيا، القواعد واللوائح المتعلقة بالمجتمعات التي تعيش بمساعدة الغير.** مرافق الاستحمام والمراحيض: يجب أن يوفر مجتمع العيش بمساعدة الغير مرافق للاستحمام والمراحيض التي تلبي احتياجات الوصول للمقيمين وأن تفي بالمتطلبات التالية ^{٥٩}(...)
- في مراكز الاحتجاز، يجب أن يتمكن السجناء دائما من الوصول إلى مرافق المياه والصرف الصحي. **بنما، المرسوم التنفيذي ٣٩٣ لعام ٢٠٠٥، مادة ١٢ التي تنظم نظام السجون البنمية:**
 - يجب أن تشتمل السجون حسب تصنيفها على المرافق التالية(...) المراحيض والحمامات بخصوية ملائمة (...)
 - يحب أن تمثل مرافق الصرف الصحي إلى المتطلبات التي تسمح للسجين بتلبية احتياجاته الطبيعية عندما تدعو الضرورة وبأسلوب نظيف محترم (...)
 - يجب تهيئة الوحدات التي يقيم بها سجناء من ذوي الإعاقة الجسدية لتناسب ظروف هؤلاء المستخدمين (...)

تحديات

١. الوصول في المناطق الريفية

توجد موانع كبيرة تحول دون توصيل المياه والصرف الصحي بأسعار معقولة إلى المناطق الريفية، لا سيما الأماكن التي تفصل مسافات كبرى فيها بين الأسر المعيشية أو الأماكن التي يندر الماء فيها. بينما تستطيع مجموعات المستخدمين على مستوى المجتمع إدارة بعض أوجه التحكم في نقاط المياه، يتعين على الدول وضع أنظمة في هذه الأماكن من خلال السياسات واللوائح لضمان توفير المياه وخدمات الصرف الصحي بصفة مستدامة. (انظر الخدمات، ص ٢٨)

يتعين على الدول إدراج أحكام في دساتيرها وقوانينها ولوائحها و/أو سياساتها لضمان وصول الجميع إلى المياه وخدمات الصرف الصحي.



٥.٣ الجودة والسلامة

قوانين

يجب أن تكفل القوانين أن كافة المياه المعدة للاستهلاك الآدمي مأمونة لهذا الغرض.

قانون الصحة العامة بكوستاريكا رقم ١٩٩٦-١٩٧٣ ٥٣٩٥، مادة ٣٦٧:

كل نظام إمداد بالماء معد للاستعمال والاستهلاك من قبل السكان يجب أن يوصل مياه الشرب بصفة مستمرة وبكمية كافية للوفاء باحتياجات السكان وبالضغط الضروري ليتيح لأجهزة الصرف الصحي المستخدمة من القيام بوظائفها على نحو ملائم.

طاجيكستان، قانون بشأن إشراف الدولة على الصرف الصحي رقم ١٩٩٤، ٩٨٧، مادة ١٥:

إمداد السكان بمياه الشرب الاقتصادية

١) يجب إمداد سكان المدن وغيرها من المستعمرات بمياه الشرب المأمونة وبكميات كافية لتلبية احتياجات البشر الفسيولوجية والاقتصادية (...)

يجب أن يبقى الماء كمورد من الموارد محميا من التلوث بحظر إلقاء الصرف الصحي أو النفايات فيه وفرض احتواء أي تسرب من الأسمدة والنفايات السائلة الصناعية وغيرها من الملوثات إلى المياه الجوفية. ويجب أن تستند حماية موارد المياه من التلوث إلى المبدأ الوقائي^{٢١}.

مدونة كوت ديفوار عن المياه، قانون رقم ١٩٩٨ ٧٥٥-٩٨:

٤٨) تحظر الانسكابات ويحظر إلقاء النفايات من أي نوع أو النفايات المشعة أو أي شيء قد يسبب أو يزيد من تلوث الموارد المائية.

٤٩) يجب أن يحترم تصريف المياه العادمة في بيئة ما المعايير المعمول بها.

جمهورية لوانيم الديمقراطية الشعبية، قانون الماء والموارد المائية رقم ١٩٩٦/NA ٩٦-٠٢، مادة ٣٠:

تحدد الحكومة المناطق المحمية للمياه والموارد المائية لضمان إمدادات مناسبة من المياه ذات نوعية كافية لتلبية احتياجات الناس من الشرب والاستعمال المنزلي في كل من المناطق الحضرية والريفية. على أن يتم ترسيم حدود المناطق المحمية بسياج، ولا يُسمح داخل المنطقة المحمية بأعمال التنمية بما في ذلك البناء والزراعة والصناعة واستخراج الصخور والرمال أو مياه الصرف الصحي وإلقاء النفايات والمواد الكيميائية ومخلفات المناجم أو أي مواد ضارة (...)

التوجيه الأوروبي المتعلق بمياه الشرب، مادة ٤:

١) يتعين على الدول الأعضاء اتخاذ التدابير اللازمة لضمان نفع المياه المخصصة للاستهلاك الآدمي ونظافتها، دون الإخلال بالتزاماتها بموجب الأحكام المجتمعية الأخرى. ولأغراض الحد الأدنى من متطلبات هذا التوجيه، تعتبر المياه المخصصة للاستهلاك الآدمي صحية ونظيفة إذا كانت:

(أ) خالية من أي كائنات دقيقة ومن الطفيليات ومن أي مواد تشكل بعددها وتركيزاتها خطراً محتملاً على صحة الإنسان

(ب) تفي بالمتطلبات الدنيا المنصوص عليها في المرفق ١، جزء (أ) و(ب)؛ وإذا كانت الدول الأعضاء تتخذ جميع التدابير الأخرى اللازمة لضمان امتثال المياه المخصصة للاستهلاك الآدمي لمتطلبات هذا التوجيه وفقاً للأحكام ذات الصلة من المواد من ٥ إلى ٨ و١٠ ووفقاً للمعاهدة.

تعد القوانين المعنية بمكافحة تلوث المياه وتنظيم جمع النفايات على مستوى الأسرة والتخلص منها وسيلة جيدة لضمان التخلص السليم ومعالجة مياه الصرف الصحي في مناطق الإمداد غير الشبكية. وحيثما وجد أحد موردي الخدمات يدير نظام إمداد شبكي أو مسؤول بخلاف ذلك عن منطقة معينة، فعلى الدول تعريف الخدمات كحق من الحقوق.

بيرو، القانون العام ٢٦٢٣٨ لعام ١٩٩٤ المعني بالمياه وخدمات الصرف الصحي، مادة ١١:

لكل شخص طبيعي أو اعتباري يعيش داخل منطقة لها جهة مسؤولة عن تزويدها بالخدمات الحق في أن يُزوّد بالخدمات التي يقدمها هذا الكيان في إطار المستويات والشروط الفنية الموضوعة لهذه الخدمات بما يتفق مع هذا القانون واللوائح ذات الصلة.

لوائح

من الضروري وضع المعايير الوطنية المتصلة بالسياق الوطني، وتنظيم نوعية المياه ومعالجة مياه الصرف التي توفرها الأجهزة العامة والخاصة. ويجب أن تراعي المعايير مجموعة من الملوثات الشائعة وكذلك التي قد تكون سائدة فقط في مناطق معينة. ومن المهم ضمان اتساق الأداء من جانب مقدمي الخدمات، وذلك من خلال هيئة تنظيمية مستقلة وقادرة هذه الهيئة والدولة على القيام بالرصد المنتظم للامتثال لمعايير نوعية المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي.

مثال على التنظيم لضمان جودة المياه التي تباع - مثلاً - في أكشاك المياه:

كينيا، لوائح خدمات المياه النموذجية ٢٠٠٢، قسم ٧٢:

جودة المياه والتعامل معها

(١) يجب أن تكون كافة المياه المنقولة من مصدر نقطة معتمد يفي بمعايير الجودة وفقاً لهذه اللوائح واللوائح التي أصدرتها هيئة إدارة موارد المياه وألا يحتوي على أي مكون بكميات تضر بالصحة.

(٢) لن يُسمح بتعبئة الماء من نقاط اتصالها مالم يسمح مزود خدمة الماء بذلك. وإذا حدث هذا السحب يجب توضيح نقطة السحب على الحزمة من قبل البائع، وإلا فستكون جريمة يعاقب عليها القانون وفقاً للعقوبات المنصوص عليها في هذه اللائحة.

وفي حالات تعرض جودة الماء إلى الخطر يجب على السلطات المختصة إخبار الجمهور بالتدابير الوقائية. وفي حالات الطوارئ يجب إخبار الجمهور على الفور ويتعين وجود إجراءات مناسبة لفعل ذلك. فعلى سبيل المثال تطالب اللائحة الألمانية لمياه الشرب بما يلي في المواقف التي لا تستوفى فيها مقاييس ومعايير مياه الشرب:

(...) يجب أن يكون المستهلكون المتضررون على علم ونصح كافيئُن فيما يتعلق بالتدابير الإضافية الممكنة التي يمكن أن يتخذوها بأنفسهم أو بالقيود الضرورية على استخدامهم لمياه الشرب.^{٦١}

مثال على تنظيم وضع مرافق الصرف الصحي في الموقع لتجنب تلويث المياه الجوفية

إثيوبيا، الحزمة الإرشادية حول استخدامات الأبنية وصيانة المراحيض الصحية:

٨.٥) بناء المراحيض باستعمال الموارد المحلية - ٥.٨.١. اختيار موقع المراحيض

- أن يكون الموقع على بعد ٣٠ متراً على الأقل من أي مصدر للمياه معد للاستهلاك الآدمي وبدرجة انحدار أقل من مصدر المياه.
- لتجنب المخاطر الصحية وتوفير الراحة يجب أن يبعد الموقع ٦ أمتار على الأقل من البيت المسكون وأن يكون باتجاه الريح.
- يجب تقدير عمق المراحيض (بحيث) لا يلوث المياه الجوفية.
- يجب بناء المراحيض في موقع لا يُمنع فيه تيار الهواء.
- إذا استحال تفريغ المراحيض عند امتلائه يجب أن يكون الموقع مُهيأ لبناء واحد جديد.
- مرفق المراحيض المعدة للعامة وللمؤسسات يجب أن تكون في موضع يمكن رؤيته بسهولة.
- التأكد من وجود مسار أو طريق للتفريغ عند الامتلاء.
- يجب أن لا يكون موقع المراحيض مغموراً بالمياه أو معرضاً للفيضان.^{٦٢}

يجب أن تضع اللائحة معايير تضمن بناء مرافق الصرف الصحي بطريقة تمنع اتصال الإنسان والحيوان والحشرات بالفضلات البشرية وتسهل ممارسات النظافة الشخصية بتوفير الصابون والماء لغسل الأيدي. ويتعين على الدول وضع اللوائح فيما يخص أماكن العمل والأماكن العامة والمستشفيات والمدارس ورياض الأطفال وكذلك المساكن المستأجرة لضمان البناء الآمن والتنظيف الدوري والتفريغ المنتظم للآبار وغيرها من الأماكن التي تتجمع فيها الفضلات البشرية.^{٦٣} كما يجب تسهيل إدارة النظافة من الحيض من خلال مرافق التصريف وخيارات التنظيف الملائمة ثقافياً.

أستراليا، نيو ساوث ويلز، كود الممارسة المعني بالسلامة والعمل الصحي في نيو ساوث ويلز ٢٠٠١:

قسم ٥.١.٦ التصميم

(...) يجب توفير الوسائل المناسبة والصحية للتخلص من المواد الصحية للموظفات. ويجب الإبقاء على المراحيض نظيفة وصحية في كافة الأوقات (...)

السياسات

يجب أن تخطط السياسات لتوسيع الخدمات المناسبة للناس الذين لم يتلقوا الخدمات بعد ومن أجل تحسين الخدمات باستمرار على مدار الوقت ومن أجل وضع الأهداف والمقاييس. ويجب أن تُحدد السياسات أساليب وخططا لرفع مستوى الوعي العام وتغيير سلوك الناس وخصوصا فيما يتعلق بالنظافة. ويجوز للدول الرجوع إلى معايير الرقابة الدولية الخاصة بجودة المياه والصرف الصحي للاسترشاد بها.^{٦٤}

تحديات شائعة

١. ضمان سلامة الاستخدام

يمكن أن تنص اللوائح على متطلبات إضافية بخصوص السلامة.

كينيا، لوائح خدمات المياه النموذجية ٢٠٠٢، قسم ١٠٠:

يجب أن يشتمل المراض البئري المحسن والمجهز بالتهوية على (...)
(د) حماية تحول دون سقوط الأطفال في البئر (...)

٢. الوصول إلى المعلومات

من الضروري الوصول إلى المعلومات المتعلقة بجودة المياه لضمان ثقة الجمهور في جودة مياه الشرب. ولكن غالبا ما تتاح هذه المعلومات باللغة الفنية فقط بدون توضيحات إضافية. وفي بعض البلاد لا تتاح هذه المعلومات إلى العامة لأن الدولة ترى أن العامة لن يفهموا التحليلات الفنية وقد يسيئون استعمال المعلومات أو يسيئون تفسيرها.^{٦٥}

يتعين على الدول إدراج أحكام في دساتيرها وقوانينها ولوائحها و/أو سياساتها لضمان سلامة استخدام المياه وخدمات الصرف الصحي.

ويجب أن تُحدد السياسات أساليب وخططا لرفع مستوى الوعي العام وتغيير سلوك الناس

٥.٤ القدرة على تحمل التكاليف

قوانين

من المهم وجود ضمانات عامة في القانون بخصوص القدرة على تحمل تكاليف خدمات المياه والصرف الصحي لجميع المستخدمين، بما في ذلك الناس الأقل قدرة على الدفع. وتوفر هذه الضرورة نقطة انطلاق لصياغة وتنقيح طبقات تابعة للإطار القانوني ونقطة مرجعية للسلطة القضائية في حالات فردية حيث القدرة على تحمل التكاليف في موضع مناقشة. وبينما يتمثل الهدف في أهمية تعويض تكاليف الاستثمار وتوفير الخدمات على نحو فعال لضمان استدامة الخدمات ماليا، فإن الهدف من تأمين هذه الاستدامة على المستوى الكلي يجب ألا يؤدي أبدا إلى مواقف يعجز الأفراد فيها عن تحمل تكاليف الخدمات. والأحكام المتعلقة بالقدرة على تحمل التكلفة في قوانين الماء والصرف الصحي شائعة.

ناميبيا، قانون إدارة الموارد المائية رقم ٢٠٠٤، ٢٤، مادة ٣٦، ا:

يجب أن يتأكد الوزير من أن كافة الناميبيين تتوفر لهم إمدادات الماء الموثوقة بأسعار معقولة وبما يناسب الاحتياجات البشرية الأساسية.

نيكاراغوا، القانون العام لخدمات مياه الشرب والصرف الصحي، مادة ٤٠:

تنشئ الدولة نظاما رشيدا لدعم استهلاك الماء وخدمات الصرف الصحي للفقراء الذين لا يستهلكون أكثر من الكمية الأساسية. يُؤسس لتمويل هذا الدعم في قانون الميزانية السنوية.^{٦٦}

شيلي، قانون ١٨٧٧٨ ينص على إعانات لدفع تكلفة استهلاك مياه الشرب وخدمات الصرف

الصحي ١٩٩٤-١٩٨٩، مادة ١٠:

في استثمارات أنظمة المياه الريفية قد تُمنح إعانة لتغطية الفرق بين التكاليف والأموال التي يدفعها المستخدمون حسب قدرتهم على الدفع(...)^{٦٧}

لوائح

يجب أن تحدد اللوائح الآليات التي من شأنها ضمان القدرة على تحمل تكاليف الخدمات للجميع. وفي وضع تعاريف القدرة على تحمل التكاليف، يجوز للدول الرجوع إلى التوجيهات الدولية. وقد تختلف هذه التوجيهات اختلافا كبيرا، ولا يناسب معيار واحد الجميع حتى في داخل الدولة الواحدة.^{٦٨} ومع ذلك، لا ينبغي تطبيق هذا المعيار من القدرة على تحمل التكاليف على القطاعات الأفقر من السكان، فقد يكون في غير متناولهم ويمثل لهم عائقا للوصول. ويجب مراعاة أن تكون الخدمات المدعومة أو المجانية للأسر ذات الدخل المنخفضة.

يجب مراعاة القدرة على تحمل التكاليف فيما يتعلق بنوعين من الخدمات. أولا، تكلفة

الاتصال و/أو البناء المرتفعة نسبيا ولكنها لا تُدفع بانتظام. وبالنسبة للنفقات من هذا النوع يكن تأسيس الإعانات والإعفاء من الدفع وغيرها من الآليات مثل المساهمات العينية لضمان القدرة على تحمل التكاليف. تشتمل النفقة الثانية على تكلفة الرسوم العادية، مثل التعريفات الجمركية، أو تكاليف عملية صيانة والتشغيل. ويجب أن تكون هذه بأسعار معقولة بحيث يمكن ضمان ذلك من خلال هيئة تنظيمية مستقلة تعمل على أساس حقوق الإنسان.^{٦٩} قد تكون تكلفة بناء البنية التحتية للمياه والصرف الصحي باهظة للمجتمعات. وتتضمن السياسة الوطنية الرواندية إمكانية المساهمات العينية من قبل المجتمعات على حد سواء في المناطق الريفية والمناطق الحضرية ذات الكثافة السكانية العالية، وخاصة فيما يتعلق بالتقنيات منخفضة التكلفة.

رواندا، سياسة الإمداد بالماء واستراتيجية خدمات الصرف الصحي ٢٠١٠ قسم ٤.٦.٣:

في المناطق عالية الكثافة السكانية: ٤.٦.٣ تنفيذ استرداد التكاليف لأنظمة الصرف الصحي الجماعي يجب أن تشارك المجتمعات في تخطيط المشاريع وبناء وصيانة شبكات الصرف الصحي المبسطة مع خيار المساهمة العينية لخفض التكاليف (خفض الرسوم الجمركية).

توفر بعض الدول كمية أساسية من المياه وخدمات الصرف الصحي المجانية للفئات ذات الدخل المنخفض - بل للجميع أحيانا. يمكن أن يكون هذا النوع من الدعم وسيلة فعالة إداريا لضمان خدمة شريان الحياة للجميع، ولكن قد يثير تساؤلات حول الاستخدام المناسب لأقصى الموارد المتاحة (**انظر التمويل والرصد**).

جنوب أفريقيا، ديربان، ٤.٦.٦: دعم الخدمة - الصرف الصحي:

(...) (ب) تُخدم المجتمعات غير الرسمية بمجمعات مراحيض اجتماعية يتم توفيرها وخدمتها بدون تكلفة على المجتمع(...)^{٧٠}

بلجيكا، مرسوم المجلس الفلمنكي، ٢٠ ديسمبر ١٩٩٦ المعدل لقانون ١٩٣٣ المتعلق بحماية

مياه الشرب § ٣: أحكام خاصة لمنطقة فلاندرز:

على البلديات، (...)، وجميع المؤسسات الأخرى المسؤولة عن إمدادات المياه العامة، (...) إعطاء كافة الأسر المعيشية المتصلة بشبكة المياه العامة ٥١ مترا مكعبا من ماء الصنبور لكل شخص يقيم في عنوان اتصال بشبكة المياه العامة مجانا.^{٧١}

سياسات

من أجل ضمان قدرة جميع المستخدمين على تحمل التكاليف تدريجيا، ينبغي على الدول استخدام نهج لتقييم القدرة على تحمل التكاليف على مستوى الأسرة عند وضع خطط لتحسين تقديم الخدمات. ويجب تحديد الأشخاص الذين سيكونون الأقل قدرة على الدفع دون المساس بقدرتهم على دفع تكاليف الخدمات الحيوية الأخرى وتوفير خدمات بأسعار معقولة لهم.

ليسوتو، الاستراتيجية المؤقتة لقطاع المياه والصرف الصحي في ليسوتو، ٢٠١٢-٢٠١٠:

الحصول على إمدادات المياه (...)

قسم ٤.٦.٤.١: القدرة على تحمل التكاليف للأسر للاتصال هي من الأشياء التي تخنق زيادة (...) الوصول.

لذا ستركز الاستراتيجية المؤقتة على وضع استراتيجيات لضمان حد أدنى من ٣٠ لتر/فرد/يوم إلى الأسر الفقيرة، كما هو منصوص عليه في سياسة المياه. تختبر واسا (سلطة المياه والصرف الصحي) بالفعل أساليب مختلفة لجعل التوصيلات أكثر تناولا من ناحية الأسعار وسوف يتم تكثيف هذا. وستركز الاستراتيجية على زيادة إمكانية الوصول إلى صنابير عمومية باستخدام التكنولوجيا المدفوعة مسبقا و(على) سبل لجعل التوصيلات المنزلية بأسعار معقولة (الإعانات، ونظم المدفوعات وغيرها)(...)

قسم ٤.٦.١، : هدف ١.٢) كوسيلة لتعزيز الإنصاف، يجب على الحكومة أن تسعى لضمان أن الإنفاق

الأقصى على المياه لا يتجاوز 0% من الدخل القابل للتصرف، وأن مقدمي خدمات المياه يطبقون

تعريفة موحدة في جميع المناطق بدلا من التعريفات الإقليمية.

تحديات شائعة

١. الانقطاعات

يجب أن تضع الأطر القانونية الضمانات الإجرائية الكافية في المكان في حالات الانقطاع بسبب عدم الدفع، بحيث يتم التحقق من سبب عدم الدفع قبل أي انقطاع. ثم يجب أن يُعطى المستخدمون فرصة لدفع المتأخرات أو أن يتلقوا الخدمات مجانا إذا كانوا غير قادرين على الدفع. ولا ينبغي أبدا قطع المؤسسات التي يعتمد المستخدمون فيها بشكل خاص على خدمات المياه والصرف الصحي. ويجب أن تشتمل هذه المؤسسات على مراكز الرعاية الصحية والمدارس ورياض الأطفال والسجون ودور المسنين. (انظر التمويل ص٨، الخدمات ص-٤٢)

جنوب أفريقيا، قسم ٤، قانون خدمات المياه، رقم ١٠٨، ١٩٩٧:

(...) ٣. إجراءات الحد من انقطاع خدمات المياه يجب - (...)

ج) ألا تؤدي إلى حرمان أي شخص من الحصول على خدمات الماء الأساسية لعدم السداد، إذا أثبت ذلك الشخص بما يرضي هيئة خدمات المياه ذات الصلة أنه غير قادر على دفع ثمن الخدمات الأساسية(...).

يجب على الدول إدراج أحكام في دساتيرها وقوانينها ولوائحها و/أو سياساتها لضمان إتاحة خدمات المياه والصرف الصحي بأسعار معقولة للجميع

٥.٥ المقبولية

قوانين

المشاركة أمر حاسم لضمان مقبولية تكنولوجيا وتصميم مرافق المياه والصرف الصحي لدى المستخدمين من حيث السماح بممارسات النظافة الجيدة على سبيل المثال. ومن الضروري تضمين مفهوم المقبولية في القوانين، لكنه غير كاف، لأن السبيل الوحيد لضمان مقبولية حقيقية هو المشاركة الكاملة من قبل مستخدمي الخدمة في القرارات المتعلقة بالتكنولوجيا والتصميم.

لوائح

يجب أن يضيف الإطار التنظيمي على فكرة المقبولية معنى عمليا في سياق كل بلد. فمن الصعب التعميم فيما يتعلق بالمواصفات التي ينبغي وضعها، حيث تفضل مراحيض القرفصاء في بعض الثقافات، وتفضل مراحيض الجلوس في ثقافات أخرى؛ ويعتمد استخدام الماء أو ورق التواليت للتنظيف بعد قضاء الحاجة على الثقافة، كما تتنوع المواد المفضلة لإدارة النظافة من الحيض. ومع ذلك، يمكن تقديم مجموعة من التقنيات القياسية كدليل لمتطلبات بناء.

جنوب أفريقيا، ديربان، إمداد المستعمرات غير الرسمية مؤقتا بالماء والصرف الصحي:

١.٤.٣ الصرف الصحي

يُوَفَّر الصرف الصحي بإحدى وسيلتين

(١) وصل مجمع الاغتسال بشبكة نقل الماء من البلدية (يتكون مجمع الغسل من المراحيض والحمامات ومرافق غسل الملابس)

أو

(٢) مجمع المراحيض حيث لا تتوفر شبكة نقل الماء (يتكون مجمع المراحيض من المراحيض والمباول فقط مع عدم وجود إمدادات المياه التي يتم توفيرها لمجمع المراحيض). ويتم توفير (حفرة محسنة للتهوية) (...) لكل مرحاض، والتي سوف يتم تفريغها عند الاقتضاء.^٣

المرجعيات الخاصة بالجهات الفاعلة

سياسات

لضمان وفاء كافة مرافق المياه والصرف الصحي تدريجياً بمعايير القبول، يجب على الدول تقييم مطابقة المرافق القائمة لمعايير القبول العام، مع إيلاء اهتمام خاص للمرافق المشتركة. وينبغي بعد ذلك وضع السياسات وتحديد أهداف ومسؤوليات واضحة لتحقيق هذه المعايير. وينبغي على الدول التي ترغب في ضمان المقبولية التماس المشاركة من مستخدمي الخدمة قبل اتخاذ قرارات حول أنواع الخدمات التي تنشئها. أخيراً وليس آخراً، تلعب السياسات دوراً هاماً في العمل من أجل القضاء على الممارسات غير المقبولة من وجهة نظر حقوق الإنسان.

مثال على الحق في المشاركة في صنع القرار:

ناميبيا، سياسة الإمداد بالماء والصرف الصحي ٢٠٠٨:

٢.٦ بيان السياسة القطاعية العامة

٣. ينبغي أن يكون للمجتمعات الحق في تحديد ماهية طول المياه والصرف الصحي ومستويات الخدمة المقبولة لديهم في حدود المبادئ التوجيهية الوطنية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لاحتياجات البيئة والموارد والمعلومات المتاحة. (...)

تحديات شائعة

يوجد عدد من الممارسات الاجتماعية غير المقبولة من منظور حقوق الإنسان، لا سيما فيما يتعلق بالصرف الصحي والنظافة المرتبطة بها.

١. القيود التي تواجهها النساء والفتيات أثناء الحيض

حظرت المحكمة العليا في نيبال ممارسة التشاوبادي (إرغام النساء الحَيِّض على العيش في أكواخ منعزلة وغير آمنة خارج المنزل) ووجهت الحكومة لصياغة القوانين ضدها، ولكن لا بد من اتخاذ المزيد من الإجراءات لتغيير السلوك والممارسة.^{٧٣}

يتعين على الدول إدراج أحكام في دساتيرها وقوانينها ولوائحها و/أو سياساتها لضمان إتاحة المياه وخدمات الصرف الصحي بما يتناسب ثقافياً مع كافة المستخدمين.

تلعب السياسات دوراً هاماً في العمل من أجل القضاء على الممارسات غير المقبولة من وجهة نظر حقوق الإنسان

القدرة على الوصول	
لا	نعم
● ● ●	هل تراعي القوانين و/أو اللوائح الحد الأقصى للمسافة والوقت الذي يُستغرق للوصول إلى المرفق؛ موقع المنشأة من أجل ضمان الأمن المادي للمستخدمين؛ وهل تراعي هذه المعايير العوائق التي يواجهها أفراد وجماعات بعينها؟
● ● ●	هل الدولة و/أو مقدمو الخدمة ملزمون بإتاحة الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي للأسر المعيشية بغض النظر عن وضع حيازتها؟
الجودة والسلامة	
● ● ●	هل توجد قوانين و/أو لوائح معمول بها تحمي جودة الموارد المائية وذلك مثلا بحظر إلقاء مياه الصرف الصحي والنفايات وتطالب باحتواء أي تسرب للأسمدة والنفايات السائلة الصناعية وغيرها من الملوثات لحماية المياه الجوفية؟
● ● ●	هل تحدد اللوائح المعايير المتعلقة بجودة المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي، وهل هي ذات صلة بمقدمي الخدمات العامة والخاصة؟
● ● ●	هل توضع معايير جودة المياه وفق السياقات الوطنية والمحلية مع مراعاة الملوثات التي تحدث فقط في مناطق معينة؟
● ● ●	هل توجد لوائح بشأن ترتيبات الأسر المعيشية فيما يخص جمع النفايات والتخلص منها؟
القدرة على تحمل التكاليف	
● ● ●	هل تنص اللوائح على الآليات التي تكفل القدرة على تحمل تكاليف الخدمات للجميع، مع مراعاة تكاليف الاتصال والتشغيل والصيانة؛ وهل تنص على إعانات وإعفاء من دفع وآليات أخرى لضمان القدرة على تحمل التكاليف؟
● ● ●	هل تنص اللوائح على إعطاء المستخدمين فرصا لدفع ما عليهم من متأخرات أو تلقي الخدمات مجانا في حال عجزهم عن الدفع؟
● ● ●	هل توجد هيئة تنظيمية مستقلة تعمل على أساس حقوق الإنسان وكلفت لتحديد القدرة على تحمل تكاليف الخدمات، بما في ذلك من خلال وضع التعريفات؟
السياسات	
● ● ●	هل توجد سياسة شاملة للمياه والصرف الصحي تدمج حقوق الإنسان في المياه والصرف الصحي ومضمونه القانوني؟
● ● ●	هل تخضع السياسة للمراجعة بانتظام لتعقب آثار التمييز؛ وإذا اكتشف أنها تمارس التمييز، فهل تُلغى أو تُعدل؟
● ● ●	هل يتم تقييم الحالات القائمة لعدم المساواة في الحصول على المياه والصرف الصحي؟ هل توجد خطط وسياسات موضوعة تستخدم مؤشرات ومقاييس لتقييم كل من الخطوات المتخذة والنتائج التي تحققت في القضاء على عدم المساواة في توفير المياه وخدمات الصرف الصحي؟
● ● ●	هل يوجد ما يكفي من المرافق العامة المُعدّة لضمان أن الأشخاص الذين لا يستطيعون الوصول محليا إلى المياه والصرف الصحي يمكنهم استعمال هذه المرافق كحلول وسيطة؟
واصل...	

السياسات (واصل...)	
لا	نعم
● ● ●	هل تتخذ الدولة تدابير رفع الوعي بإمكانية الحصول على المعلومات المتعلقة مثلا بخدمات المياه والصرف الصحي وإدارتها وبنيتها التحتية؟
● ● ●	هل توجد برامج وسياسات مطبقة لضمان وتشجيع مشاركة جميع أصحاب المصلحة؟
● ● ●	هل تخطط الوثائق على مستوى السياسات لتقييم معايير الوصول الحالية تقييما واضحا؟
● ● ●	هل توجد آليات أو برامج لتدريب السلطات المحلية على كيفية إدارة الميزانيات والتعريفات الجمركية وتشغيل المرافق وصيانتها؟
● ● ●	هل توجد سياسة تحدد العمليات لضمان سلامة المياه؟
● ● ●	هل يتم تحديد الناس الأقل قدرة على الدفع، وهل توجد برامج محددة مستهدفة تكفل إتاحة خدمات المياه والصرف الصحي لهم بأسعار معقولة؟
● ● ●	هل توجد وثائق على مستوى السياسات تحدد أساليب وخطط رفع مستوى الوعي وتغيير السلوك، وخاصة فيما يتعلق بممارسة النظافة؟
● ● ●	هل تنص وثائق السياسة بوضوح على أهداف وجداول زمنية واضحة للوصول إلى مستوى أساسي من الخدمة للجميع؟
● ● ●	هل تنص وثائق الساسة بوضوح على أهداف ومسؤوليات لتلبية معايير القبول العام؟
● ● ●	هل توجد سياسات تنظم بفعالية برامج التوعية والتثقيف للقضاء على الممارسات غير المقبولة مثل الكسح اليدوي واستبعاد النساء من الحياة اليومية أثناء الحيض؟
● ● ●	هل توجد سياسات تخطط لتحسين الخدمات باستمرار مع مرور الوقت؟

15 South Africa, Department of Provincial and Local Government, National framework for municipal indigent policies, 2006: http://www.westerncape.gov.za/text/2012/11/national_framework_for_municipal_indigent_policies.pdf. The Indigent Policy of Mbombela provides that the register will be published after approval, see section 14.4 of the Mbombela's Indigent Policy, p. 13: <http://www.mbombela.gov.za/indigent%20policy.pdf>.

16 CESCR, General Comment No. 15 (E/C.12/2002/11), para. 48.

17 Freshwater Action Network Global, WaterAid and UK aid, The Governance and Transparency Fund Programme – Case studies from the Governance and Transparency Fund Programme, pp. 8-11: <http://www.wateraid.org/~media/Publications/GTF-compendium-of-case-studies-FINAL.pdf>.

18 Article 19, Free flow principles: Right to freedom of expression and rights to water and sanitation (2014), pp. 12-13: <http://www.article19.org/data/files/medialibrary/37492/Right-to-Water-WEB.pdf>.

19 For example, articles 26, § 2, 5, Constitution of Bolivia, 2009; article 2(17), Constitution of Peru, 1993 and articles 38 (2) and (10), Constitution of Uganda, 1995.

20 For example, article 87, Constitution of Thailand, 2007, or articles 10 and 11, Consolidated Versions of the Treaty on European Union and the Treaty on the Functioning of the European Union, OJ 6655/08, 2008.

21 Article 43, § 2, Constitution of Ethiopia, 1995.

22 Article 55(a), Constitution of Kenya, 2010.

23 Article 56(a), Constitution of Kenya, 2010; article 36, Constitution of Uganda, 1995.

24 Article 57(a), Constitution of Kenya, 2010.

25 Article 100, Constitution of Ecuador, 2008.

26 Article 100, § 3, Constitution of Ecuador, 2008.

7 J. Hatchard, M. Ndulo and P. Slinn, Comparative constitutionalism and good governance in the Commonwealth: an Eastern and Southern African perspective (Cambridge: Cambridge University Press, 2004), p. 73.

8 *Menores comunicad Paynemil s/acción de amparo*, Cámara de Apelaciones en lo Civil de Neuquén (Argentina), Sala II, Expte. No. 311-CA-1997, 19 May 1997.

9 CESCR, General Comment No. 20: Non-discrimination in economic, social and cultural rights, 2009 (E/C.12/GC/20), para. 37.

10 An overview of the UK Equality Act (2010): <https://www.gov.uk/equality-act-2010-guidance>. The public sector equality duty is described at: <https://www.gov.uk/equality-act-2010-guidance#public-sector-equality-duty>.

11 UN Special Rapporteur on the human right to safe drinking water and sanitation, Catarina de Albuquerque, Mission to the United States of America, 2011 (A/HRC/18/33/Add.4), paras. 56-60.

12 C. de Albuquerque and V. Roaf, On the right track – Good practices in realising the rights to water and sanitation (Lisbon: ERSAR, 2012), pp. 143-144: <http://www.ohchr.org/EN/Issues/WaterAndSanitation/SRWater/Pages/SRWaterIndex.aspx>.

13 Special Rapporteur on the human rights to water and sanitation, Mission to the United States of America, 2011 (A/HRC/18/33/Add.4), para. 12.

14 Presentation by Slovenia at the UN members State's public consultation on good practices, Geneva, Feb., 2011: <http://www2.ohchr.org/english/issues/water/lexpert/docs/StateActors/Slovenia.pdf>.

6 V. Alstynne and W. William, The idea of the constitution as hard law, 37 *Journal of Legal Education* 174-183 (1987).



مصادر الصور والمراجع

المراجع

1 Committee on Economic, Social and Cultural Rights (CESCR), General Comment No. 15: The right to water (E/C.12/2002/11).

2 CESCR, Statement on the right to sanitation (E/C.12/2010/1).

3 Independent Expert on the issue of human rights obligations related to access to safe drinking water and sanitation, Catarina de Albuquerque, Human rights obligations related to sanitation, 2009 (A/HRC/12/24).

4 M. Craven, The International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights: A perspective on its development (New York: Oxford University Press, 1995), p. 125.

5 J. Hatchard, M. Ndulo and P. Slinn, Comparative constitutionalism and good governance in the Commonwealth: an Eastern and Southern African perspective (Cambridge: Cambridge University Press, 2004), p. 12.

6 V. Alstynne and W. William, The idea of the constitution as hard law, 37 *Journal of Legal Education* 174-183 (1987).

مصادر الصور

Page 4 Rio de Janeiro, Brazil, 2013. Catarina de Albuquerque.

Page 12 Hill tribe in Chiang Mai, Thailand, 2013. Madoka Saji.

Page 18 Catarina de Albuquerque, Brazil, 2014. Andrew Paterson.

Page 30 Water filtration plant, Osaka, Japan, 2010. Catarina de Albuquerque.

Page 38 Suvodra Modal, 96, and Aloka Halder, 60, with their solar distillation panel, Boiragirchak village, Koyra, Bangladesh, 2011. WaterAid/GMB Akash/Panos.

Page 42 Syrian refugee children, Za'atari refugee camp. Madoka Saji.

Page 47 Yashoda Shrestha washing a vegetable in Jogidanda village, Bahuntipung VDC, Sindhuli district, Nepal, December 2011. WaterAid/Tom Van Cakenberghe.

Page 58 Washing on line in Fortaleza Brazil, 2013. Catarina de Albuquerque.



67 Chile, Ley que establece subsidio al pago de consumo de agua potable y servicio de alcantarillado de aguas servidas, No. 18.778, 1989: http://www.gobnacionvalparaiso.gov.cl/filesapp/Ley_Subsidio.pdf.

68 G. Hutton, Monitoring “affordability” of water and sanitation services after 2015: Review of global indicator options (2012), p. 7.

69 Independent Expert on human rights obligations related to water and sanitation, Non-State service provision, 2010 (A/HRC/15/31), para. 55.

70 Policies and Practices of the eThekweni Municipality Water and Sanitation Unit, Chapter 4.6: Free basic services, 2012: http://www.durban.gov.za/Resource_Centre/Policies/Documents/Policies%20and%20Practices%20for%20Water%20Sanitation.pdf.

71 Note the latest amendments to the Decree (regarding disconnections) Doc. 2046 (2012-2013) – Nr. 1, submitted 13 May 2013: <http://docs.vlaamsparlement.be/docs/stukken/2012-2013/g2046-1.pdf>.

72 Policies and Practices of the eThekweni Municipality Water and Sanitation Unit, Chapter 1: Level of supply of services, 2012: http://www.durban.gov.za/Resource_Centre/Policies/Documents/Policies%20and%20Practices%20for%20Water%20Sanitation.pdf.

73 UN Resident and Humanitarian Coordinator’s Office, Field Bulletin: Chaupadi in the far-west (2011): http://www.ohchr.org/Documents/Issues/Water/ContributionsStigma/others/field_bulletin_-_issue1_april_2011_-_chaupadi_in_far-west.pdf.

59 State of Georgia (USA), Rules of Department of Community Health, Chapter 111-8 Healthcare Facility Regulation, Chapter 111-8-63 Rules and Regulations for Assisted Living Communities, Section 111-8-63-.11(7): http://dch.georgia.gov/sites/dch.georgia.gov/files/imported/vgn/images/portal/cit_1210/1/0/180501561111-8-63_Final.pdf.

60 See Special Rapporteur on the human rights to water and sanitation, Managing wastewater and controlling pollution, 2013 (A/68/264).

61 Germany, Trinkwasserverordnung, 2001, article 9 (7) Nr. 2: http://www.gesetze-im-internet.de/trinkvw_2001/BjNR095910001.html.

62 Ethiopia, Ministry of Health, Construction usage and maintenance of sanitary latrine extension package, 2004: http://cnhde.ei.columbia.edu/training/documents/Sanitary_Latrine.pdf.

63 Independent Expert on human rights obligations related to water and sanitation, Human rights obligations related to sanitation, 2009 (A/HRC/12/24), para. 72.

64 WHO, Guidelines for drinking-water quality (Geneva: 2011); see Independent Expert on human rights obligations related to water and sanitation, Human rights obligations related to sanitation, 2009 (A/HRC/12/24). For a definition of improved sanitation facilities, see WHO/UNICEF JMP for Water Supply and Sanitation, The sanitation and drinking-water ladders: <http://www.wssinfo.org/definitions/methods/watsan-ladder/>.

65 Independent Expert on human rights obligations related to water and sanitation, Mission to Egypt, 2010 (A/HRC/15/31/Add.3), para. 58.

66 Nicaragua, Ley General de Servicios de Agua Potable y Alcantarillado Sanitario, article 40: http://www.oas.org/usde/environmentlaw/waterlaw/documents/Nicaragua-Ley_297_%5BAgua%20Potable%5D.pdf.

49 G. Howard and J. Bartram, Domestic water quantity, service level and health (Geneva: WHO, 2003).

50 Ibid.

51 Note that this is a law. However, the content of this provision is commonly arranged in regulations.

52 Special Rapporteur on the human rights to water and sanitation, Planning, 2011 (A/HRC/18/33), paras. 28-33.

53 CESCR, General Comment No. 20, 2009 (E/C.12/GC/20), para. 25.

54 Special Rapporteur on the human rights to water and sanitation, Mission to the United States of America, 2001 (A/HRC/18/33), para. 92.

55 UNECE/WHO-Europe, No one left behind – Good practices to ensure equitable access to water and sanitation in the pan-European region (2012), p. 41: http://www.unece.org/fileadmin/DAM/env/water/publications/No_one_left_behind/No_one_left_behind_E.pdf.

56 Special Rapporteur on the human rights to water and sanitation, Stigma, 2012 (A/HRC/21/42), para. 40.

57 See WHO/UNICEF Joint Monitoring Programme (JMP) for Water Supply and Sanitation, Report of the second consultation on post-2015 monitoring of drinking-water, sanitation and hygiene (2012): http://www.wssinfo.org/fileadmin/user_upload/resources/WHO_UNICEF_JM_P_Hague_Consultation_Dec2013.pdf. See also G. Howard and J. Bartram, Domestic water quantity, service level and health, (Geneva: WHO, 2003).

58 Kenya, Ministry of Education, Primary School Design, 2010, p. 5: <http://washinschoolsmapping.com/projects/pdf/KenyaTechnicalManual.pdf>.

37 See Special Rapporteur on the human rights to water and sanitation, Press statement at the end of her visit to Brazil, 9-19 December 2013: http://sr-watersanitation.ohchr.org/en/presstatement_Brazil2.html. See also R. B. Silveira, L. Heller and S. Rezende, Identificando correntes teóricas de planejamento: Uma avaliação do Plano Nacional de Saneamento Básico (Plansab), 47(3) *Revista Brasileira de Administração Pública* 601-622 (2013).

38 CESCR, General Comment No. 9: The domestic application of the Covenant (E/C.12/1998/24), para. 3.

39 South Africa, Water Services Act, No. 108, 1997: <http://www.dwaf.gov.za/Documents/Legislature/a108-97.pdf>.

40 For more information about the Commission, see: <http://www.purc.com.gh/purc/purc>.

41 Ghana, Public utilities (complaints procedure) regulations, LI 1665, 1999: <http://www.purc.com.gh/purcnode/108>.

42 C. de Albuquerque and V. Roaf, On the right track - Good practices in realising the rights to water and sanitation (Lisbon: ERSAR, 2012), p. 179: www.ohchr.org/EN/Issues/WaterAndSanitation/SRWWater/Pages/SRWWaterIndex.aspx.

43 White paper: Transforming public services: Complaints, redress and tribunals. Presented to Parliament by the Secretary of State for Constitutional Affairs and Lord Chancellor (2004): <http://webarchive.nationalarchives.gov.uk/+/http://www.dca.gov.uk/pubs/adminjust/transformfull.pdf>.

44 Special Rapporteur on the human rights to water and sanitation, Planning, 2011 (A/HRC/18/33), para. 31.

45 South Africa, Water Services Act, Act 108 of 1997 [last amended 2004], Section 3: Right of access to basic water supply and basic sanitation: <http://www.dwaf.gov.za/Documents/Legislature/a108-97.pdf>.

46 Ibid., Chapter 1: Definitions.

47 Ibid.

48 Special Rapporteur on the human rights to water and sanitation, Mission to Uruguay, 2012 (A/HRC/21/42/Add.2), para. 18.

27 C. Santos and A. Villareal, Uruguay: La victoria de la lucha social por el agua: <http://www.tni.org/sites/www.tni.org/archives/books/aguauruguay.pdf>.

28 Democracy Reporting International, Briefing paper No. 20: Lessons learned from constitution-making: Processes with broad based public participation (2011), pp. 7-8: http://www.democracy-reporting.org/files/dri_briefingpaper_20.pdf.

29 A similar provision can be found in Peru, General Law on the Environment, Law No. 28611, 2005, article 3.

30 Brazil, Law of Water and Sanitation, Law No. 11.445, 2007, article 11: www.pl-consulting.biz/waterlex/index.php?r=legalDocument/customView&id=158.

31 Mozambique, Resolution No. 7/95 [approving Política Nacional de Águas], 1995, article 2.b: www.pl-consulting.biz/waterlex/index.php?r=legalDocument/customView&id=203.

32 Venezuela, Ley de Aguas, No. 38.595, 2007, articles 5 and 9: http://www.defensoria.gob.ve/dp/Leyes/Ambiente/04_Ley_de_Aguas.pdf.

33 São Tomé and Príncipe, Lei de Base do Ambiente, Law No. 10/1999, 1999, articles 7: <http://www.anp-stp.gov.st/pt/wp-content/uploads/2009/11/Lei-10.99-Lei-Base-Ambiente.pdf>.

34 D. du Toit and S. Pollard, Updating public participation in IWRM: A proposal for a focused and structured engagement with catchment management strategies, 34(6) *Water SA* 707-714 (2008): http://www.wrc.org.za/Knowledge%20Hub%20Documents/Water%20SA%20Journals/Manuscripts/2009/01/WaterSA_2009_01_Paper%206.pdf.

35 Peru, Programa Nacional de Agua y Saneamiento Rural – PRONASAR: <http://www.vivienda.gob.pe/pronasar/estrategias.html>.

36 Ibid.

